

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٦٢

الثلاثاء، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد خوجة (ألبانيا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد كوزمين
الإمارات العربية المتحدة السيد المزروعي
أيرلندا السيد فلين
البرازيل السيد كوستا فيليو
الصين السيد داي بنغ
غابون السيد بيانغ
غانا السيد أغيمان
فرنسا السيدة ديم لابي
كينيا السيدة تورويتيتش
المكسيك أوتشوا مارتينس
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ويكريماسينغي
النرويج السيدة هايمرباك
الهند السيدة بهات
الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



22-38171 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أَدْعُو ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعاللي السيدة مايا بوبوفيتش، وزيرة العدل في صربيا.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: القاضي كارمل أغويوس، رئيس الآلية الدولية لمتابعة الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية؛ والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأعطي الكلمة للقاضي أغويوس.

القاضي أغويوس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، يسرني أن أحيط مجلس الأمن علماً بالتقدم المحرز في عملنا، على النحو المفصل في التقارير الشاملة المعروضة على المجلس. وعلى الصعيد الشخصي، أودّ أن أقول إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب مجلس الأمن مرة أخيرة قبل أن أنتحى عن مناصبي كرئيس للآلية في نهاية هذا الشهر.

لقد كانت قيادة الآلية، جنباً إلى جنب مع زملائي القضاة والمسؤولين الرئيسيين، واحدة من أغنى التجارب المهنية وأكثرها مكافأة في حياتي، وسأفتقد القدرة على المساهمة في عمل هذه المؤسسة الراقية على أساس يومي والتفاعل مع أولئك الذين أصبحوا مثل الأسرة بالنسبة لي. وأودّ أيضاً أن أشاطركم شعوري القوي بالرضا والامتنان والثقة

عندما انظر في كل ما حدث منذ أن توليت منصب الرئيس، واقتناعي بأنه يجب علينا أن نمضي قدماً بذلك الزخم.

وإنني راضٍ عن التقدم الكبير المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير وطول فترة رئاستي على الرغم من التحديات الهائلة، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا. وفي الواقع، لقد أدهشني مدى الاختلاف الذي يبدو عليه المشهد العام للآلية الآن، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا العالقة.

فلم يتبق لدينا سوى ثلاث قضايا رئيسية، ما يمثل انخفاضاً ملحوظاً في عبء العمل القضائي مقارنة بأوائل عام ٢٠١٩، وقريباً جداً ستبقى قضيتان، بعد صدور حكم الاستئناف، في ٢٩ حزيران/يونيه، في قضية فاتوما وآخرين التي أترأسها. وفي قضية الاستئناف الأخرى التي لدينا، ستانيشيتش وسيماتوفيتش، تسير الإجراءات بخطى حثيثة نحو استكمالها بحلول الموعد المتوقع في حزيران/يونيه ٢٠٢٣، وستُعقد جلسة تمهيدية أخرى الأسبوع المقبل في لاهاي. وفي قضية كابوغا، وبعد الاستماع مؤخراً إلى خبراء طبيين مستقلين وملاحظات شفهية من الأطراف، يمكنني أن أبلغكم بأن الدائرة الابتدائية أصدرت قرارها أمس تحديداً، وخلصت إلى أن الدفاع لم يثبت أن السيد كابوغا غير مؤهل حالياً للمحاكمة. وقررت الدائرة أيضاً، في جملة أمور، أن يظل المتهم محتجزاً في فرع الآلية في لاهاي وأن تبدأ محاكمته هناك إلى أن يتقرر خلاف ذلك. وأدعو أعضاء المجلس إلى قراءة القرار الشامل للدائرة المتاح للجمهور عبر الموقع الشبكي للآلية.

ويشجعي أن هذه التطورات تمثل الإنجاز الجوهري لإحدى الأولويات الرئيسية لرئاستي، وهي إنهاء الإجراءات القضائية القائمة للآلية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، مع كفالة مراعاة الأصول القانونية والحقوق الأساسية. بيد أن التقدم لم يتوقف عند هذا الحد.

وكان للتقدم الكبير في تعقب الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا كذلك أثر حاسم على عمليات الآلية وتوقعاتها. ونتيجة للجهود المضنية التي بذلها المدعي العام براميرتس وفريقه، لم يتبق سوى أربعة هاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومن المتوقع أن يحاكموا جميعاً في رواندا.

أتحول الآن إلى شعوري بالامتنان الهائل عندما أفكر في رئاستي والجهود التعاونية التي أدت إلى ما حققناه من إنجازات. وبوسعي أن أؤكد بشكل قاطع أننا جميعاً نبذل قصارى جهدنا. وفي المقام الأول، أود أن أنوه بالإسهامات التي يقدمها موظفونا الرائعون، الذين أشكرهم بإخلاص. وأشيد أيضاً بصداقة قضاة الآلية، الذين ينحدرون من جميع أنحاء العالم والذين أثرت وجهات نظرهم المختلفة وجهة نظري أيضاً إثراء، وأثني على عملهم الممتاز. كما أثني على زملائي المديرين، المدعي العام براميرتس، الحاضر هنا اليوم، وأمين القلم تامبادو، على دأبهما وعلى ما أبدياه من روح زمالة.

أخيراً، أود أن أثني علناً على أعضاء فريقتي لالتزامهم الثابت ولأنهم كانوا مصدر إلهام كبير لي. وبطبيعة الحال، فإن نجاح الآلية لا يُعزى فحسب إلى أولئك الذين يعملون في المؤسسة أو لحسابها. فالآلية، شأنها شأن المحاكم التي سبقتها، جزء من منظومة أوسع. والآلية، التي تجسد رؤية مشتركة للعدالة وتصميماً على الانتهاء تماماً من العمل الحاسم لهاتين المحكمتين، قد خرجت إلى حيز الوجود على الصعيد الدولي بدعم من أصحاب المصلحة في المجالين الإقليمي والمحلي وهي تعتمد عليهم اعتماداً كبيراً أيضاً.

وفي إطار الأمم المتحدة، فإن ما يقدمه أعضاء المجلس والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين من دعم وتوجيه ممتازين أمر أساسي لعمل الآلية. وبفضل أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة، يمكننا مواصلة الاضطلاع بالمهمة الحيوية الموكلة إلينا. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال فترة رئاستي، قدرت للغاية المساعدة الرائعة التي قدمها مكتب الشؤون القانونية.

وفيما يتعلق بدور الدول في الوفاء بولايتنا، أذكر أنني أعلنت في مطلع رئاستي أن العدالة لا تنتهي بإصدار الأحكام. وقد ثبتت صحة تلك الكلمات مراراً وتكراراً وأثني بشدة على جميع الدول التي تطوعت لإنفاذ الأحكام الصادرة بحق الأشخاص الذين أدانتهم المحكمتان المخصصتان أو الآلية. وكان ذلك التعاون الاستثنائي واضحاً في ذروة الجائحة، عندما قدمت الدول التي يجري إنفاذ الأحكام فيها تحديثات بخصوص كوفيد-19 كل أسبوعين، وذلك عملاً بأوامري.

وقد أحرزنا تقدماً في جوانب رئيسية أخرى من ولايتنا أيضاً. ففيما يتعلق بإنفاذ الأحكام، على سبيل المثال، سيذكر المجلس أنني أصدرت في عام ٢٠٢٠ توجيهاً إجرائياً منقحاً بشأن طلبات العفو وتخفيف الحكم والإفراج المبكر، بهدف تبسيط العملية مع الاحتفاظ بنفس النهج القانوني. ومنذ أن توليت منصبتي، أصدرت ما مجموعه ٧٢ قراراً وأمرأً فيما يتعلق بهذه الطلبات، ولن أترك سوى مسألتين قُدمتا مؤخراً لكي يعالجهما خلفي. وعلى نحو منفصل، تم تخفيض مسؤوليات الآلية في رصد القضايا التي أحيلت إلى الولايات القضائية الوطنية تخفيضاً كبيراً. فعندما توليت الرئاسة، كانت الآلية مسؤولة عن رصد سبع قضايا. والآن، لم يتبق سوى قضيتين.

وفي الوقت نفسه، أحرز تقدم مطرد في مجالات متنوعة مثل حماية الشهود، والاستجابة للطلبات الوطنية للحصول على المساعدة وإدارة محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، والآلية. وقد تعززت إلتاحتنا في تلك الجوانب بفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها الآلية لزيادة مواءمة وتوحيد أساليب عملها.

وبالتوازي مع النتائج، كانت هناك بعض الانتكاسات. وأشعر بالاستياء لأنه لا بد لي الآن من العودة إلى القاعة، التي أعلنت فيها في كانون الأول/ديسمبر الماضي عن حل وضع الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم (انظر S/PV.8927)، للإفادة بأن الأمر لم يعد كذلك؛ فالاتفاق الملزم الموقع بين الأمم المتحدة والنيجر لنقل هؤلاء الأشخاص إلى أراضي النيجر لم يُحترم. ويبدل قلم الآلية قصارى جهده لإيجاد سبيل للخروج من ذلك المأزق.

وعلى نحو منفصل، فإن القضية المرفوعة ضد بيتار يويتش وفيريكا راديتا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة مثال على كيف يتم إحباط قدرة الآلية على كفالة تحقيق العدالة - وفي تلك الحالة، بسبب استمرار صربيا في عدم الوفاء بالالتزامات الدولية التي فرضها المجلس على جميع الدول في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. وسيرجع الأمر لمجلس الأمن، وليس لنا، في تحديد نطاق ولاية الآلية وتقرير ما إذا كان ينبغي لهيئات أخرى أن تضطلع ببعض واجباتنا على نحو أنسب ومتى يمكن أن يحدث ذلك. وفيما يتعلق بهذا الأمر وأمور كثيرة أخرى، فإننا رهن إشارة المجلس.

إنه لأمر مثير للقلق أن يتنحى المرء عن منصبه في وقت يمكن القول فيه بأن الوضع العالمي أخطر مما كان عليه قبل سنوات. فليس ثمة علامات على تراجع أوجه عدم اليقين التي ابتلينا بها مؤخرا، وأعترف بأنه ليس من السهل دائما أن نبقي متفائلين بشأن حالة العدالة الجنائية الدولية.

ومع ذلك، فإن تجربتي في الآلية والمحكمتين المخصصتين قد عززت في داخلي الاعتقاد الذي لا يتزعزع بأن عمل تلك المؤسسات مهم حقا؛ إن مبادرات العدالة الدولية يمكن أن تتجح، وهي تتجح بالفعل، في بعض الأحيان بما يتجاوز كل التوقعات؛ وستسود العدالة في نهاية المطاف حيثما توفرت الإرادة السياسية لتحقيقها. وفي ضوء ذلك، أحث المجتمع الدولي على الاستفادة من نفس ما أظهره من شجاعة وتصميم وخيال في التسعينيات من القرن الماضي عندما أنشأ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وفي عام ٢٠١٠ عندما أنشأ الآلية.

أخيرا، ستظل الآلية بحاجة إلى دعم قوي في السنوات المقبلة، فضلا عن التعاون الهادف من جانب أولئك الذين يحترمون مقصدها ومبادئها الأساسية. وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام ومعرفةنا بأن المهمة مشتركة تُشعرنا بالارتياح. مرة أخرى، أشكر من كل قلبي جميع الأفراد والدول وأصحاب المصلحة الذين شاركوا في مسيرة الآلية حتى الآن ودافعوا عن الصواب والعدل. ولا تسعفني الكلمات للتعبير عن التقدير لدعمهم لمؤسستنا، وفي السنوات الأخيرة، لرئاستي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي أغيوس على إحاطته. أعطي الكلمة الآن للمدعي العام براميرتس.

وأنوه أيضا بالدولتين المضيفتين الرائعتين للآلية، تنزانيا وهولندا، اللتين تقدمان دعما قويا لنا في مهمتنا. وأخيرا، أعرب عن امتناني للاتحاد الأوروبي والحكومة السويسرية، اللذين يترتب على تمويلهما لأنشطة التوعية والإعلام تغيير ملموس بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المتضررة.

ويقودني ذلك إلى المستقبل والشعور بالاطمئنان الذي ذكرته في بداية ملاحظاتي. فبعد الاستعراض الرابع الذي يجريه المجلس للتقدم المحرز في عمل الآلية، سيعتمد المجلس قريبا مشروع قرار يتعلق بولايتنا وسيعين الأمين العام بعد ذلك الرئيس المقبل من بين القضاة المدرجين في قائمة الآلية. ولذلك، فإن التغيير وشيك وسيحمل معه إمكانيات للتنشيط والمزيد من التحسين. وأنا واثق من أن الآلية ستواصل الازدهار تحت قيادتها الجديدة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنها في حالة أفضل من أي وقت مضى.

وعلاوة على ذلك، وبعد ما يقرب من عقد من العمليات، أصبحت الآلية أقرب بكثير إلى تحقيق رؤية المجلس المتمثلة في إنشاء مؤسسة صغيرة ومؤقتة - وهو مسعى لا ينبغي الاستهانة به. فليس من السهل ترؤس مؤسسة يجري تقليص حجمها ومواجهة الآثار الضارة لانخفاض الإنتاجية وضعف الروح المعنوية وزيادة دوران الموظفين. ومن الصعب بنفس القدر محاولة ترسيخ نهج "الآلية الواحدة" داخل الهيكل الفريد للآلية بغية ضمان الاستخدام الأمثل والأكثر كفاءة للموارد في فرعيننا. ومع ذلك، فإنني واثق من أن خلفي سيكون قادرا تماما على مواجهة هذه التحديات.

وفي الوقت نفسه، يحدوني أمل كبير في أن يكون ما حققناه من تقدم قد غرس الثقة في نفوس أعضاء المجلس بأننا، عندما نقول إننا سنحقق نتائج، فإننا نعني ذلك، وفي أن تواصل الآلية الاضطلاع بمهامها المتبقية بحسن نية ووفقا لأعلى المعايير.

ومع ذلك، لا بد لي من التأكيد مرة أخرى على أن العديد من تلك الأنشطة، بما في ذلك عدد من الوظائف القضائية، ستستمر في المستقبل المنظور ولفترة طويلة بعد الانتهاء من القضايا الرئيسية،

على تحقيق العدالة، على الرغم من مرور الوقت. وبالنسبة للآلية ومكتبي، فقد اقتربنا من إنجاز هذه الولاية الهامة. ولم يتبق الآن سوى أربعة هاربين، بمن فيهم أولويتنا العليا - فولغنس كاشيما.

ويمكنني في هذا الصدد إبلاغكم بأنه بعد عدة سنوات مليئة بالتحديات يتم الآن إحراز تقدم مع جمهورية جنوب أفريقيا. فيفضل دعم رئيس جنوب أفريقيا وحكومته تم مؤخرا إنشاء فريق عمل تنفيذي لمساعدة مكتبي. لقد أجرت أفرقتنا مناقشات مثمرة في بريتوريا قبل ثلاثة أسابيع فقط، وقام مكتبي بعرض أول مجموعة من مهامه. نحن واثقون من أنه، وبالتعاون الكامل والفعال من جانب جنوب أفريقيا، سينتهي قريبا هروب كاشيما من العدالة. إن هدفنا الطموح هو محاسبة جميع الهاربين الأربعة المتبقين بحلول الوقت الذي يستعرض فيه مجلس الأمن عمل الآلية في المرة القادمة.

كما أننا نواصل بذل الجهود لاستكمال محاكماتنا واستئنافاتنا المتبقية. وفي قضية كابوغا، فإن مكتبي جاهز لبدء المحاكمة. كما أننا بذلنا جهودا كبيرة لضمان إنجاز هذه المحاكمة بسرعة. فلقد قدمنا أدلة معظم شهودنا كتابة، وهو ما ينبغي أن يقلل كثيرا من الوقت اللازم داخل المحكمة لعرض قضيتنا، وأن يقلل في نهاية المطاف من مدة المحاكمة.

ويواصل مكتبي كذلك التقاضي بشأن استئنافاتنا المستمرة. وفي قضية "فطومة وآخرين"، نتطلع إلى إعلان الحكم في نهاية الشهر. وفي قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش، أكملنا حججنا الخطية في وقت سابق من هذا العام ونستعد الآن للمرافعات الشفوية.

ويظل مكتبي ملتزما بتحقيق العدالة للضحايا في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، مع اتخاذ جميع التدابير في إطار مسؤوليتنا لاستكمال هاتين القضيتين النهائييتين في أقرب وقت ممكن.

وإقرارا بأن المحاكم الوطنية تواصل عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فقد كلف مجلس الأمن مكتبي بالاستجابة لطلبات المساعدة التي يقدمها المحققون والمدعون العامون المحليون في جميع أنحاء العالم. وبناء على ذلك، فإن

المدعي العام براميرتس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن أنشطة مكتب المدعي العام في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. يقدم استعراضى المكتوب وتقاريرى المرحلية تفاصيل عن أنشطتنا ونتائجنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بأولويتنا الاستراتيجية.

أود في البداية أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن على استعراضه المستمر للآلية، وكذلك تقديري لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على تقريره الأخير عن أساليب الآلية وعملها. تمثل عملية الاستعراض فرصة هامة للانخراط التفصيلي بين رؤساء الآلية وأعضاء المجلس.

إنه من دواعي سروري البالغ أن يكون بوسعي إبلاغ المجلس بأن مكتبي قد حقق في السنتين الماضيتين المساءلة عن نصف الهاربين الذين ظلوا طليقي السراح عقب إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويشمل ذلك جميع الهاربين الثلاثة الذين يطلق عليهم اسم الهاربين الرئيسيين - فيليسيان كابوغا، وأوغستين بيزيماننا، وكما أعلننا قبل بضعة أسابيع فقط، بروتايس مبيرانيا، القائد السابق للحرس الرئاسي.

بعد تعييني مدعيا عاما للآلية في عام ٢٠١٦، جعلت من أولوياتي تقديم جميع الهاربين المتبقين إلى العدالة. وبعد استعراض شامل للجهود السابقة اتخذ مكتبي خطوات رئيسية لتحسين وتعزيز جهودنا لتعقب الهاربين. لقد أعدنا هيكله فريق التتبع لدينا، وبتنسيق إضافي قمنا بتعيين محققين ومحللين يتمتعون بالمهارات اللازمة. كما قمنا بإعادة توجيه جوهريه لعملنا. لقد جمعنا بين التحقيقات المتعمقة والتقنيات التحليلية المتقدمة، بما في ذلك إدخال الاتصالات السلكية واللاسلكية المتطورة والبيانات المالية والشبكات. والنتائج التي حققناها مهمة.

بالنسبة لضحايا الإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٩٤ ضد التوتسي، من غير المقبول أن يظل المتهمون بارتكاب جرائم مروعة طليقي السراح. وفي حين أن ما من شيء يمكن أن يمحو آلام الضحايا إلا أننا نأمل أن يشعروا بالرضا عن استمرار البحث عن الهاربين.

وبالنسبة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي، فإن مثل هذه النجاحات تبرهن مرة أخرى على قوة التزام المجتمع الدولي تجاه الضحايا وتصميمه

الحكومة الكرواتية قرارات سياسية لعرقلة عملية العدالة. على سبيل المثال، ينتظر المدعون العامون في البوسنة والهرسك التعاون في أكثر من ٨٠ قضية، بعضها معلق منذ ما يصل إلى سبع سنوات.

وأنتذكر جيدا أن كرواتيا كانت، قبل عقد من الزمان، في طليعة الجهود الرامية إلى تحسين التعاون القضائي الإقليمي في قضايا جرائم الحرب. وهناك اليوم للأسف انطباع واسع الانتشار بأنه لا تزال هناك رغبة في كرواتيا في السعي إلى تحقيق العدالة للضحايا الكرواتيين، ولكن ليس لضحايا الأعراق الأخرى.

وهناك خطوة بسيطة يمكن أن تتخذها كرواتيا للبدء في تغيير هذا الانطباع - وهي إرسال جميع طلبات المساعدة المعلقة التي تعرقلها حاليا وزارة العدل إلى السلطات القضائية ذات الصلة وتشجيعها على التعامل مع تلك الطلبات على وجه السرعة.

كما أحث بلدان يوغوسلافيا السابقة على تحية خلافاتها السياسية جانبا وزيادة تعاونها بشكل كبير في البحث عن الأشخاص المفقودين. فهذه ضرورة إنسانية.

وفيما يتعلق بروناندا، لاحظ مكتبي بشكل منتظم أن هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر لضمان المساءلة عن مرتكبي الإبادة الجماعية الذين فروا إلى بلدان أخرى، وخاصة في أوروبا وأفريقيا. ويدرك المدعون العامون في تلك البلدان جيدا أن المواطنين الروانديين المشتبه في ارتكابهم إبادة جماعية يعيشون في بلدانهم. يتعلق التحدي أساسا بالأولويات والموارد، وأحيانا بالافتقار إلى الإرادة السياسية.

ومع أنه من المفهوم بالطبع أن الحكومات توجه شرطتها والمدعين العامين لديها للتركيز على الجرائم المرتكبة اليوم إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون ذريعة لعدم التحقيق في جرائم الإبادة الجماعية المرتكبة في روناندا قبل عقدين من الزمن والمعاقبة عليها. فيجب أن يكون التزامنا بإنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن الجرائم الدولية التزاما عالميا حقا.

وسيوصل مكتبي العمل مع شركائنا الوطنيين للاستجابة لطلباتهم للمساعدة والتغلب على التحديات التي يواجهونها. فلا يزال ضحايا

مساعدة الولايات القضائية الوطنية التي تقاضي جرائم دولية مرتكبة في يوغوسلافيا السابقة وروناندا لا تزال أولوية.

وبينما يقترب مكتبي من إنجاز قضايانا الأخيرة وحصر آخر الهاربين من المهم أن نذكر أنفسنا بأنه لا يزال يتعين الانتهاء من آلاف القضايا في المحاكم الوطنية. ولا يزال المدعي العام لروناندا يسعى إلى محاكمة أكثر من ألف هارب وُجّهت إليهم اتهامات بارتكاب الإبادة الجماعية.

في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا، لا يزال هناك أكثر من ٣٠٠٠ مشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية يتعين التحقيق معهم ومقاضاتهم. إن مساعدة مكتبي أمر ضروري لإنجاز هذا العمل. إن مجموعة الأدلة التي بحوزتنا تحتوي على أكثر من ١١ مليون صفحة من الشهادات والتقارير والسجلات التي يحتاج إليها المدعون العامون الوطنيون. وموظفونا لديهم معرفة متخصصة بالجرائم والجناة.

يتجلى ذلك في عدد طلبات المساعدة التي نتلقاها كل عام. قبل عشر سنوات، في عام ٢٠١٣، تلقينا ما يقرب من ١٠٠ طلب للمساعدة. وتلقينا في كل عام من العامين الماضيين ما يقرب من ٤٠٠ طلب. كما أن الطلبات الأخيرة تتسم بقدر أكبر من التعقيد والأهمية. وفي ضوء العدد الكبير من القضايا التي لم تُتجز بعد والاستراتيجيات الوطنية لجرائم الحرب في بلدان يوغوسلافيا السابقة، نتوقع أن تستمر تلك الاتجاهات لعدد من السنوات القادمة.

بيد أنه، وعلى الرغم من الدعم الذي نقدمه، لا يزال المدعون العامون الوطنيون يواجهون تحديات أخرى جسيمة. فالتعاون القضائي الإقليمي في يوغوسلافيا السابقة يظل أهم مسألة. وقد قام مكتبي في الآونة الأخيرة بتيسير عدد من التطورات الإيجابية بين البوسنة والهرسك وصربيا. فالمدعون العامون الرئيسيون يواصلون تبادل الأدلة وملفات القضايا لضمان قدر أكبر من المساءلة، حتى وإن كان لا يزال هناك بالتأكيد مجال للتحسين.

ومما يؤسف له أن كلا البلدين يواجهان صعوبات شديدة في الحصول على التعاون من كرواتيا. فكما يفصل تقرير المكتوب، تتخذ

المهام المتبقية. وبينما نتطلع إلى المستقبل، سيواصل مكتبي استخدام الأساليب والممارسات التي أسفرت عن سجل حافل من الإنجازات في السنوات الأخيرة.

في الختام، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتشيد بإنجازات الرئيس أغويوس خلال فترة توليه منصبه ونشكره على قيادته لمحكمتنا. فخلال فترة رئاسته، حققت الآلية نجاحات هامة. وصدر عدد من الأحكام الهامة وفقا للجدول الزمنية القضائية. وتحت قيادته، أقام المديرون علاقة عمل أوثق بكثير لتوجيه الآلية في مواجهة التحديات الهائلة مثل جائحة مرض فيروس كورونا. أخيرا، نظل، في مكتبي، ممتنين للدعم المستمر الذي نلقاه من مجلس الأمن في جميع جهودنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي براميرتس على إحاطته. وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، متشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. **السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأود أن أشكر الرئيس كارمل أغويوس والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتهما بشأن التقرير الرابع عن التقدم المحرز في عمل الآلية، عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). وأرحب بحضور زملائنا، ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا وصربيا. وبصفتي رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، أود أن أتوه بالعمل الذي أنجزه سلفي وأشكر جميع أعضاء الفريق العامل غير الرسمي على التزامهم بالدور المنوط بنا بموجب الفقرة ٩ من القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠).

يعمل المجلس بصورة متسقة في إيلاء الاهتمام وتقديم الدعم لأنشطة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. وفي ٣١ آذار/

الإبادة الجماعية التي وقعت ضد التوتسي في رواندا في عام ١٩٩٤ والجرائم المرتكبة خلال النزاعات في يوغوسلافيا السابقة يتطلعون إلى مكتبي ومجلس الأمن لدعمهم.

على نطاق أوسع، وفيما يتعلق بكل من رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة، لا يزال إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب مستمرين. لا يمكن أن يكون هناك تسامح مع هذا السلوك، الذي يهين الضحايا ويزرع بذور النزاع في المستقبل.

وفيما يتعلق بعملية الاستعراض الجارية وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، يشعر مكتبي بالامتنان لأن التزامنا بتحقيق رؤية المجلس للآلية بوصفها هيكلًا صغيرًا ومؤقتًا وفعالًا لا يزال محل تقدير.

ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مكتبي اتخذ خلال الفترة قيد الاستعراض خطوات تجسد تركيزا على تفعيل الولاية الصادرة عن مجلس الأمن. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك أنه حتى وإن لم يتبق سوى الموظفين الأساسيين، فقد أعاد مكتب المدعي العام تشكيل العمليات بمرونة حسب الاقتضاء لتحقيق نتائج وأعاد توزيع الموارد حيثما تشتد الحاجة إليها. وخلص المكتب إلى أن مكتبي قد نفذ التوصية الواردة إليه بأن ندعم معنويات الموظفين ونعززها، وهو تحد خاص بالنسبة لمؤسسة يجري تقليص حجمها. وفي ذلك الصدد، وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه مع تقليص حجم المكتب، استفاد الفريق الأصغر حجما من جهود الإدارة الرامية إلى تعزيز بيئة عمل أكثر إيجابية.

وفيما يتعلق بالنتائج التي توصلنا إليها، يسر مكتبي أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت خطوات هامة للوفاء بولايتنا. فقد أصدرنا أحكاما بالإدانة في ثلاث قضايا مهمة، ألا وهي، المحاكمة الابتدائية في قضيتي ستانيشيتش وسيماتوفيتش ونزابونيمبا وآخرين وحكم في مرحلة الاستئناف في قضية ملاديتش. وكما أشرت سابقا، فقد عثرنا خلال السننتين الماضيتين على نصف الهاربين الذين ظلوا طليقي السراح بعد إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهذه نتائج مجدية حققت العدالة للضحايا وفي الوقت نفسه تقربنا من إتمام

إن الدعم المستمر من مجلس الأمن ضروري لإنجاز ولاية آلية تصريف الأعمال المتبقية في الوقت المحدد. ومن الأساسي أن يكفل المجلس تماما سير عمل المحكمتين بسلاسة إلى أن تتحقق جميع الأهداف المحددة، سواء على مستوى مكتب المدعي العام أو على مستوى الدوائر الابتدائية والاستئنافية. وإلى جانب الدعم الذي قدمه المجلس، فإن التعاون مع المحاكم الوطنية أمر حاسم الأهمية أيضا بالنظر إلى الإحالات المتكررة للقضايا إلى الولايات القضائية الوطنية. ويكتسي التعاون بين الدول والمحكمتين الجنائيتين أهمية حاسمة من أجل جمع أكبر قدر من الأدلة التي لا غنى عنها لفتح تحقيقات قضائية، وهي تحقيقات شاقة، من أجل إثبات وقائع الجرائم المزعومة، ولا سيما في رواندا. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تعزيز قدرات النظم القضائية الوطنية وتدريب الموظفين القضائيين الوطنيين، ولا سيما القضاة.

لقد أنشئت الآلية لمكافحة إفلات المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني من العقاب وكفالة إمكانية محاكمة جميع الأشخاص الذين أصدرت المحكمتان الجنائيتان الدوليتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام بحقهم، بمن فيهم الأشخاص الذين لا يزالون طلقاء. ويجب على الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية أن تستكمل ولايتها لأن العديد من التحديات لا تزال قائمة، بما في ذلك البحث النشط عن الهاربين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام والعثور عليهم وإلقاء القبض عليهم حتى يمكن مساءلتهم عن أفعالهم وإغلاق ملفات الدعاوى والطعون التي لم يُبْت فيها وإعادة توطين من تمت تبرئتهم أو من تمت إدانتهم وقضوا مدة عقوبتهم وزيادة الوعي بمكافحة تمجيد مرتكبي الفظائع وإنكار الجرائم الخطيرة. ومن الجلي أن هذا العمل أبعد ما يكون عن بلوغ نهايته.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا للرئيس كارمل أغويوس، الذي سيتنحى عن منصبه، على تقديرنا لالتزامه وتفانيه الرائعين طوال فترة رئاسته للآلية، حيث أظهر حماسا لا يكل لتحقيق العدالة والمساءلة. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المستقبلية.

مارس من هذا العام، طلب مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي S/PRST/2022/2، من الآلية أن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز في إنجاز المهام الموكلة إليها مع جداول زمنية مفصلة للدعاوى قيد النظر حاليا، إضافة إلى العناصر التي قد يكون لها تأثير على التواريخ المتوقعة لإغلاق ملفات تلك القضايا وغير ذلك من المسائل التي تدخل في نطاق اختصاص الآلية. وفي السياق نفسه، أصدر المجلس تعليمات إلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين بإجراء استعراض شامل لتقرير الآلية والتقرير المتعلق بتقييم طرائق الآلية وعملها. وتبين آخر المستجدات التي قدمها كل من الرئيس كارمل أغويوس والمدعي العام سيرج براميرتس في وقت سابق أن المجلس كان محقا في ثقته واستثماره في الآلية بغية تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الدولية في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

ومن الجلي أن التقدم الكبير الذي أحرزته الآلية خلال فترة السنتين، بالرغم من التحديات العديدة التي واجهتها جراء الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، دليل على التزامها الحقيقي بالوفاء بجميع جوانب ولايتها، مع مراعاة ضرورة الالتزام بالإطار الزمني. إن مهمة الآلية هي إقامة العدل وعدم ترك أي مجال للإفلات من العقاب في مواجهة أخطر الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، مع العلم أن حجم هذه الجرائم وتعقيدها يتطلبان موارد بشرية ومالية ولوجستية تتناسب مع الأهداف التي يتعين تحقيقها والمسؤوليات الواجب تحملها.

ويجب أن نقر ونعترف بأن الآلية تضطلع بمهمتها بطريقة مقنعة. وإلقاء القبض على فيليسيان كابوغا وتعقب الهاربين وتأكيد وفاة بروتايس ميرانيا وفينياس مونياروغاراما مؤخرا، بعد تحقيقات مطولة، بالإضافة إلى إدانة رانكو ملاديتش ويوفيك ستانيشيتش والمتهمين الأربعة في قضية نزابونيمبا وآخرين، كلها حقائق تُبين بجلاء حشدا للجهود لتحقيق العدالة الجنائية ضد الإفلات من العقاب وتأكيد سيادة القانون تحت رعاية مجلس الأمن. ويجب إنجاز هذا العمل الدقيق دون المساس، بطبيعة الحال، بمراعاة البيانات المحددة فيما يتعلق بالموظفين والمهام والتكاليف والتنبؤات بالمدة التي ستستغرقها الأعمال المتبقية.

قبل ١٥ عاما، في حين أن آخر، هو السيد فينياس مونياروغاراما، قد توفي قبل ٢٠ عاما. ولم يعلن عن وفاتها إلا في الآونة الأخيرة، الأمر الذي ليس دليلا على الكفاءة الفائقة.

ونأسف لأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية لم تقدموا هذين المتهمين الرئيسيين للعدالة. وما فتئ وفد بلندا يرصد عن كثب الامتثال لحقوق الأشخاص الخاضعين لإشراف الآلية. ويساورنا القلق إزاء المعلومات الواردة في التقرير عن وفاة أحد الأشخاص الذين برئت ساحتهم في أروشا. ونلاحظ عدم تقديم تفاصيل عن الظروف المحيطة بتلك الوفاة.

وقد انقضى عام منذ أن رفض استئناف السيد راتكو ملاديتش، الذي لا يزال تحت إشراف الآلية. ويساورنا القلق إزاء الأنباء عن تدهور حالته الصحية. وندعو الآلية إلى مضاعفة جهودها لرصد الحالة الطبية للأشخاص الخاضعين لإشرافها وضمان حصولهم على المساعدة الطبية المؤهلة في الوقت المناسب وفقا للقرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠).

إنني أتكلم في بداية الجلسة، ولكن ليس لدي أدنى شك في أن الأعضاء الذين سيتكلمون بعدي اليوم سيقاقشون باستفاضة ما يسمى بإرث الآلية والمحکمتين. وقد قيل الكثير أيضا عن ذلك الموضوع من قبل قيادة تلك الهيئات. وفي الوقت نفسه، هناك ممارسة متنامية تتمثل في إنكار نتائج عمل تلك الهيئات، بما في ذلك تمجيد بعض الأشخاص الذين أدانتهم. فلنحاول أن نفهم بدقة نوع الإرث الذي ستتركه المحکمتان والآلية وراءهما وما إذا كانت ستقدم إسهاما حقيقيا في عملية المصالحة بين الأعراق والأديان في البلقان.

وعلى الرغم من الآمال الكبيرة المعقودة على الآلية، سارت منذ إنشائها على خطى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الأحادية الجانب والمتحيزة سياسيا. ولم يختف التحيز ضد الصرب في تحقيقاتها ولا الاقتناع بأن أحداث تسعينات القرن الماضي كانت مسؤولية الشعب الصربي وحده. إن المسألة ليست مجرد النظر في عدد الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية من كل مجموعة عرقية، الأمر الذي يشكل إفراتا

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بحضور القاضي أغويوس والسيد براميرتس.

لا يسعنا سوى أن نلاحظ أن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحکمتين الجنائيتين - التي يتضمن اسمها كلمة "المتبقية" - لم تحرز أي تقدم خلال الأشهر الستة الماضية فيما كان يزعم إنجازها من أنشطتها. ويشدد القرار المنشئ للآلية (القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)) على أن عدد وظائفها وحجمها سيتاقصان بمرور الوقت. ومع ذلك، لم نشهد أي تخفيضات حقيقية من حيث الموظفين أو الميزانية. فينبغي النظر في التقدم الذي يزعم أنه تم إحرازه، والذي ظل يعلن عنه بحماس من تقرير إلى آخر، على مدى فترة زمنية أوسع لتوضيح أن الآلية، على سبيل المثال، تستخدم حاليا نفس العدد من الموظفين الذي كان مستخدما في عام ٢٠١٧. وبعبارة أخرى، لم يكن هناك تقليص حقيقي للحجم، على مدى السنوات الخمس الماضية - بل مجرد تكتيكات لإضاعة الوقت والتعتيم البيروقراطي.

وونود أن نشدد على أنه لم يعرض أمام الآلية سوى ثلاث قضايا. وبحلول تموز/يوليه، ستخضع إلى قضيتين، إحداهما في المرحلة الابتدائية والأخرى في مرحلة الاستئناف. ولا يتوقع ورود قضايا جديدة - ما لم تعجز الآلية عن مقاومة إغراء استخدام قضايا انتهاك حرمة المحكمة كأداة لإطالة أمد وجودها. فلماذا تستمر في الاحتفاظ بهذا العدد الكبير من الموظفين في هذه الظروف، لا ندري.

ويجري الآن الاستعراض التالي الذي يجري كل سنتين لآلية تصريف الأعمال المتبقية، وستحدد نتائجه معايير مواصلة عملها. ونثق في أن هذه العملية ستساعد قيادة الآلية على بذل الجهود اللازمة لتقليص عملها في أقرب وقت ممكن.

ولم تكن الإدارة الفعالة للموارد أبدا مكن قوة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ب. ومن المؤسف أن الآلية ورثت تلك الخاصية. وواضح من تقرير الآلية الأخير أنها ظلت تطارد الأشباح طوال فترة وجودها. فقد اتضح أن أحد من يسمى بالهاربين الرئيسيين المزعومين، السيد بروتايس مبيرانيا، قد توفي

راموش هاراديناي وشركاءهم في جولات وزارات سياسية في جميع أنحاء أوروبا؟ فأين كانت في كل ذلك مكافحة الإفلات من العقاب؟

ومبادرة إنشاء دوائر كوسوفو المتخصصة للتحقيق في الفظائع التي ارتكبتها الألبان لا تحل مسألة سبب غض المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الطرف عن تلك الجرائم الفظيعة في كل سنوات وجودها. وكان من المفترض أن تلتزم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بتقديم مرتكبي أخطر الجرائم إلى العدالة. وسياسة الاستماع الانتقائي التي تنتهجها وصمة عار لا تحمى ستظل إلى الأبد جزءا من إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية المتبقية. أما بالنسبة لدوائر كوسوفو المتخصصة، فإن تلك المبادرة طال انتظارها، بعبارة ملطفة، بنحو ٢٠ عاما. وحتى الآن، لسنا في عجلة من أمرنا لإصدار إدانات.

والواقع أن ولاية الدوائر المتخصصة في كوسوفو قد صممت عمدا بثغرات مختلفة يستغلها المحامون الآن بمهارة. فعلى سبيل المثال، يطالبون الآن بإسقاط التهم عن الأعمال الإجرامية التي ارتكبت قبل منتصف عام ١٩٩٨ أو بعد ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ أو ارتكبت في إقليم ألبانيا. ما الذي يجعل من الضروري إسقاط التهم عن الجرائم المرتكبة في أراضي ألبانيا؟ ومن المهتم بما تم خلال حرب البلقان من اختطاف الصرب على نطاق واسع وسرقة أعضائهم وبيع تلك الأعضاء إلى أفراد أثرياء في أوروبا وخارجها؟

السيدة بهات (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأشكر القاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، على إحاطته، والمدعي العام سيرج براميرتس على عرضه التقرير المرحلي العشرين المتعلق بالآلية لتصريف الأعمال المتبقية.

لقد اضطلعت آلية تصريف الأعمال المتبقية، تمشيا مع ولاية مجلس الأمن، بدور هام في دعم الدول الأعضاء المعنية في معالجة المسائل المتصلة بالإفلات من العقاب والعدالة والمصالحة. وفي ذلك السياق، يقدر وفد بلدي القيادة المقتردة للقاضي أغيوس بوصفه رئيسا

في التبسيط. إن الأسئلة الرئيسية التي ينبغي النظر فيها هي من الذي أدين تحديدا - أو لم يدان - بارتكاب جريمة معينة وما حدث لقادة كل طرف من الأطراف.

وفي ذلك الصدد، كان إصدار تقرير الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عن الفظائع التي ارتكبتها قيادة جيش تحرير كوسوفو بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وعمليات الاختطاف والقتل المنهجية، فضلا عن الاتجار بالأعضاء البشرية على نطاق واسع، كشفا حقيقيا.

ومما يثير الدهشة أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وخليفاتها، آلية تصريف الأعمال المتبقية، لم توجه أي أسئلة للمتهمين المذكورين في التقرير. وخلال المقابلات، تحدث الشهود عن حصاد الأعضاء وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية التي ارتكبتها زعماء ألبان كوسوفو، ولكن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم تر ضرورة لتقديم أي منهم إلى العدالة ولم تبدأ حتى في إجراء تحقيق. وذلك كل ما ينبغي معرفته عندما يتعلق الأمر بحياد وموضوعية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية ونظام العدالة الجنائية الدولية بوجه عام.

والحماية التي وفرتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أفتعت قادة الكيان الإقليمي غير الشرعي الذي انتزع بصورة غير مشروعة من صربيا، بشكل قطعي، بعصمتهم من الخطأ. وتحول هؤلاء اللصوص والمجرمون، الذين تلطخت أيديهم بالدماء، فجأة إلى سياسيين محترمين تمت الإشادة بهم بوصفهم أبطالاً وطنيين وأجروا مقابلات وصافحوا القادة الأوروبيين وكانوا، حتى وقت قريب جدا، يتمتعون بالحرية والإفلات من العقاب.

وأود أن أسأل زملائنا الغربيين - المولعون جدا بالحديث عن نهج يركز على الضحايا ويركز على الحقوق - عما يعتقدون أنه كان عليه الحال بالنسبة لأسر هؤلاء الأشخاص الذين بيعوا في سوق النخاسة أو سرقوا أعضاءهم لنزى أمثال السيد هاشم ثاتشي والسيد

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أننا نشجع الآلية على اتخاذ التدابير اللازمة لإبقاء الجداول الزمنية للمحاكمات والاستئناف على المسار الصحيح، وللمساعدة في بناء قدرات السلطات القضائية الوطنية في البلدان المعنية، تمثيلاً مع ولايتها.

السيدة ديم لابي (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس على العرض الواضح لتقريرهما. ونشكر أيضاً جميع موظفي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي يوجد مقرها في أروشا ولاهاي وكيفالي، على إسهامهم في حسن سير عمل الآلية، وبشكل أعم في العدالة الجنائية الدولية. إن التقرير المعروض علينا اليوم أداة قيمة لفهم التقدم الذي أحرزته الآلية والتحديات التي يجب أن تواجهها فهما أفضل. وهذه ممارسة هامة في مجال الشفافية، يجب أن تترجم إلى نتائج ملموسة.

ويمكن للآلية أن تفخر بتحقيق العديد من الإنجازات في مجال الأنشطة القضائية. والواقع أنه صدرت ثلاثة أحكام، وأعلن عن وفاة اثنين من الهاربين، ووجهت لائحة اتهام إلى واحد - هو السيد فيليسيان كابوغا. وهذه النتائج غنية عن البيان، وسنواصل متابعة المزيد من التطورات. وتبشر قضايا الطعن في الأحكام الجنائية الثلاثة وتوجيه الاتهام إلى السيد كابوغا بعام غير مسبوق في مجال العدالة الجنائية الدولية. وفي ذلك السياق، يجب تزويد الآلية بالموارد المالية اللازمة للوفاء بولايتها.

ونشيد مرة أخرى بالآلية على تكييف عملها مع الظروف المتصلة بالأزمة الصحية. وقد أثبتت الآلية بنجاح فعاليتها وأهميتها، إذ اتخذت تدابير ملموسة، بما في ذلك من خلال التنسيق المتعمق بين أجهزتها الثلاثة. ويمثل إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الحوار تقدماً كبيراً في أساليب عملها، ونشجع الآلية بقوة على مواصلة إحراز التقدم في ذلك الصدد.

ولا يمكن للعدالة الجنائية الدولية أن تكون فعالة بدون التعاون الكامل من الدول. وقد تسنى إلقاء القبض على السيد كابوغا في فرنسا بفضل استراتيجية تعقب الهاربين التي وضعها مكتب المدعي العام،

للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ويشكره على كفالة بقاء الآلية على المسار الصحيح ومواصلتها تحقيق النتائج. والتنسيق بين الأجهزة الرئيسية الثلاثة - الدوائر والمدعي العام وقلم المحكمة - في ضمان الوفاء بولاية الآلية الموجهة نحو الإصلاح يستحق التقدير. والجهود المبذولة لضمان استمرارية تصريف الأعمال إلى أقصى حد ممكن في ظل الظروف الاستثنائية التي واجهتها الآلية أحياناً جديرة بالثناء. ويحدونا الأمل في أن تساعد تلك الجهود على التقيد بالجدول الزمني المحددة لإنجاز القضايا.

ونرحب بتعيين القاضية فاطمة سانو توري من بوركينا فاسو والقاضية مارغريت ديغوزمان من الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة قضاة الآلية. فتعيين قاضيات في قائمة الآلية خطوة إيجابية نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين على أعلى المستويات داخل هيئات الأمم المتحدة.

ونكرر التأكيد على أهمية تنفيذ ولاية الآلية بدقة وفقاً لمبادئ العدالة والحياد والإنصاف. وننوه بالتقدم المحرز في المسائل القضائية الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثل تباين تدابير الحماية، والوصول إلى المواد السرية لاستخدامها في القضايا المعروضة على الولايات القضائية المحلية، ونقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم. كما نشيد بعمل مكتب المدعي العام في مهامه المتبقية الأخرى.

ونتطلع أيضاً إلى التعجيل بالتوصل إلى حل للمأزق الذي تواجهه الآلية في سياق الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم والذين نُقلوا إلى جمهورية النيجر. فهذه مسألة إنسانية ويتعين معالجتها بطريقة سريعة تراعي طابعها الحساس. ونرحب بالجهود التي تبذلها الآلية من أجل إيجاد حل لمحتهم. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يمكن معالجة هذه الحالة بنجاح من خلال الاستخدام الجماعي للجهود السياسية والدبلوماسية والإدارية التي تبذلها الآلية.

وينبغي للآلية أن تواصل إحراز التقدم في مهامها لتصريف الأعمال المتبقية لديها، بما في ذلك حماية الضحايا والشهود وتعقب الهاربين المتبقين المطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتقديم المساعدة للولايات القضائية الوطنية وإدارة محفوظات المحكمتين المخصصتين والآلية.

ونلاحظ مع الأسف قراره بعدم تقديم ترشيحه لفترة ولاية أخرى، ولكننا نتطلع إلى الاستفادة من المهارات والخبرات التي سيغني بها الآلية بصفته قاضيا.

السيد أغيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أعرب عن تقدير وفد بلدي لرئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، السيد كارمل أغيوس، والمدعي العام للآلية، السيد سيرج براميرتس، على عرضهما التقرير المرحلي العشرين للآلية على المجلس، الذي يقدم للدول الأعضاء لمحة عامة عن التقدم المحرز في عملها والتحديات التي تواجهها. وبما أن هذه هي الإحاطة الأخيرة التي يقدمها السيد أغيوس بصفته رئيسا للآلية، تود غانا أن تتغتم هذه الفرصة للإعراب عن عميق تقديرها لتفانيه وخدمته خلال فترة رئاسته مُعربة عن تأييدها لإعادة ترشيحه من قبل الأمين العام قاضيا في آلية تصريف الأعمال المتبقية.

ويشيد وفدي بالدور الهام الذي تضطلع به الآلية في إنهاء الإفلات من العقاب ومساءلة الجناة المتبقين على الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا أمام العدالة. وستدعم جميع الجهود البناءة في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالتقرير، تود غانا أن تدلي بالنقاط الأربع التالية.

أولاً، فيما يتعلق بمسألة نقل الأشخاص الذين برأتهم الآلية وأفرجت عنهم إلى دول ثالثة، تشجع غانا الآلية على مواصلة جهودها الدبلوماسية لإيجاد حل ودي مع الدول المستقبلة. وعملا بالنهج الدبلوماسي، تشجع غانا الآلية كذلك على العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك دول منشأ الأشخاص المفرج عنهم.

وندعو أيضا إلى تعاون الدول في إنفاذ الأحكام وتكرار شكرنا لحكومات إستونيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وبولندا والسويد وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا على اضطلاعها بمسؤوليات إضافية بالموافقة على إنفاذ الأحكام الصادرة بحق شخص أو أكثر من الأشخاص المدانين. ونشجع الدول التي تفكر في إنفاذ أحكام في المستقبل على أن تفعل ذلك.

بدعم من قلم المحكمة وبتعاون فرنسا ودوائرها القضائية المتخصصة. وتستند تلك الاستراتيجية إلى المشاركة الدبلوماسية المكثفة والشراكات المتعددة مع السلطات الوطنية. ولولا تعاون الدول لما نفذت هذه العملية. ونحث الدول مرة أخرى على المساعدة في إلقاء القبض على الهاربين الأربعة المتبقين بغية ضمان تحقيق العدالة للضحايا. فمكافحة الإفلات من العقاب تصب في مصلحة الجميع.

وفيما يتعلق بالقضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية، تذكر فرنسا بأن محاكمة لوران بوسبياروتا بدأت في باريس في ٩ أيار/مايو. وعلى الصعيد الوطني، تؤدي الآلية أيضا دورا لا غنى عنه في رصد السلطات القضائية الوطنية وإسداء المشورة إليها. وتمثل تلك المهمة عبء عمل كبيرا على الأجهزة المحددة، ولكنها أيضا مفيدة جدا لتعزيز فعالية الولايات القضائية الوطنية، وبالتالي، العدالة الجنائية برمتها.

والولاية التي أناطها مجلس الأمن بالآلية أنشأتها بوصفها هيكلًا صغيراً مؤقتاً وفعالاً، تتخلص وظائفه وحجمه بمرور الوقت ويضم عدداً قليلاً من الموظفين يتناسب مع وظائفه المحدودة. ”(القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠)، الفقرة ٦).“ وبناء على ذلك، نلاحظ الإنجازات التي تحققت مؤخراً فيما يتعلق بالوفاء بولايتها على النحو المذكور في آخر تقرير لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وملاحظاته إيجابية بوجه خاص، إذ نُفذت توصيتان من أصل أربع توصيات ولم يصدر المكتب أي توصيات جديدة. ويبين التقرير الجهود المتواصلة التي تبذلها الآلية للبقاء ضمن حدود ولايتها المؤقتة.

وندعو الآلية إلى مواصلة تنفيذ التوصيات الصادرة مؤخراً. وتشجع فرنسا الآلية على مواصلة جهودها لضمان التنوع داخل صفوفها من خلال تعدد اللغات وتمثيل النظم القانونية المختلفة.

وأخيراً، نؤكد من جديد ثقتنا الكاملة في الآلية ودعمنا لعملها في مكافحة الإفلات من العقاب.

وفي الختام، أود أن أعتم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس أغيوس على الالتزام الممتاز الذي أبداه خلال فترة ولايته على رأس الآلية.

الدول على التعاون مع الآلية لتمكينها من إنجاز ولايتها وفقا للفقرة ١٣ من القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠) التي تشير إلى اختتام استعراض المجلس للتقدم المحرز في عمل الآلية، بما في ذلك إنجاز مهامها.

السيد ويكريماسينغي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بينما يخاطبنا القاضي أغويوس للمرة الأخيرة بصفته رئيسا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، أهنئه على فترة ولايته الناجحة وأشكره بحرارة على خدمته الدؤوبة وعلى عرضه اليوم. لقد قاد الآلية بمهارة وكفل إحراز تقدم كبير جدا في ولايتها، على الرغم من تحديات الجائحة العالمية.

ونرحب أيضا باقتراح الأمين العام تعيين القاضي غاتي سانتانا خلفا للرئيس أغويوس. وأشكر المدعي العام براميرتس على تقريره وأثني على عمله مؤخرا وعمل مكتبه، بما في ذلك تأكيد وفاة بروتايس ميرانيا وفينياس مونياروغاراما.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط بشأن الآلية.

تتعلق نقطتي الأولى بأهمية العدالة والدفاع عنها. إننا نشهد حاليا همجية مروعة وأعمالا شنيعة تقوم بها روسيا في أوكرانيا على نطاق لم يسبق له مثيل في أوروبا منذ تلك الأيام القاتمة في البوسنة والهرسك خلال عقد التسعينيات. إن الآلية بمثابة تكبير بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل على ضمان المساءلة عن الجرائم الفظيعة. إن التزامنا بالآلية ثابت لا يتزعزع، وسنواصل دعمها في تنفيذ رؤيتها لأن تكون منظمة صغيرة مؤقتة وفعالة.

ومن المؤسف أن هناك من يشوه سمعة الآلية والهيئات السابقة لها ويمجد مجرمي الحرب وينكر الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا والبوسنة والهرسك. وندين تلك الروايات الكاذبة والإنكار لأنهما يعاقبان الضحايا ويمنعان المجتمعات من بناء مستقبل الرخاء الذي تستحقه. إن من عدم النزاهة والخطر الترويج لفكرة أن العمل الدقيق والشامل الذي تؤديه الآلية وقضاتها المستقلون يقوضان السلام والمصالحة.

وتتعلق نقطتي الثانية بمستقبل الآلية. إذ تتطلع الآلية إلى مرحلة ما بعد المحاكمات، لا يزال هناك عمل حيوي يتعين عليها القيام به

ثانيا، تتعهد غانا بتقديم دعمها للجهود التي تبذلها الآلية لإلقاء القبض على الهاربين. وبغض النظر عن المدة التي يستغرقها إلقاء القبض على هؤلاء الهاربين، لا يمكننا في المجلس أن ننسى الناجين وأسر ضحايا الجرائم الفظيعة. ولذلك يجب علينا دعم مطالب العدالة والمساءلة دون أي قيود مع مرور الوقت. ويقدر ما قد يبسط تحقيق العدالة في بعض الأحيان، فإننا نكرر التأكيد على أن مسؤوليتنا الجماعية تتمثل أيضا في السعي إلى تحقيق العدالة للضحايا بمساءلة مرتكبي الجرائم الفظيعة، لأن تقديم مرتكبي هذه الجرائم البشعة إلى العدالة هي الطريقة الوحيدة التي تمكن الناجين وأسر الضحايا من إيجاد حل لمطالبهم.

ثالثا، تلاحظ غانا مع التقدير، التعاون المستمر بين مكتب المدعي العام والتحقيقات والمقاضاة على الصعيد الوطني لإتاحة الوصول إلى الأدلة والمعلومات استجابة لكثرة الطلبات المتعلقة بتلك الجرائم. وهذا تطور إيجابي لأنه يساعد على بناء قدرات الموظفين في المحاكم الوطنية للبلدان المتضررة تمشيا مع مبدأ التكامل.

رابعا، تشيد غانا بالتعاون بين الآلية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في إنجاز الأعمال المتبقية للآلية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية، وترحب بالدور الذي تؤديه هيئات الرقابة في مساعدة إدارتها على القيام بذلك. ويسرنا أن نلاحظ أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يكتف بإجراء تقييمه كل سنتين لأساليب الآلية وعملها استعدادا لاستعراض الولاية الحالي، بل إن شعبة المراجعة الداخلية لحساباته أجرت أيضا عددا من عمليات مراجعة الحسابات بشأن أقسام أو مواضيع محددة. وتلك خطوة في الاتجاه الصحيح نحو الإنجاز المبكر لعمل الآلية.

في الختام، سأكون مقصرا إذا اختتمت هذا البيان دون الإشارة بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الرئيس والمدعي العام للآلية وموظفوهما في الاضطلاع بولايتهم المتعلقة بتقديم مرتكبي الجرائم الفظيعة إلى العدالة على الرغم من القيود التي يفرضها مرض فيروس كورونا. وبينما نتني غانا على رئيس الآلية ومدعيها العام وموظفيها، فإنها تحث جميع

ممتون بشكل خاص لالتزام القضاة والمحامين والموظفين في أروشا ولاهاي ولعلمهم الشاق، فضلا عن عملهم في المكتبين الميدانيين في سراييفو وكيفالي على الرغم من تلك التحديات التي واجهتهم في العام الماضي.

وعلى وجه الخصوص، يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس أغويوس على سنوات خدمته المتفانية كرئيس للآلية وجميع الإسهامات التي قدمها لهذه المؤسسة التي لا نشك في أنها ستستمر أثناء انتقاله من دور الرئيس إلى دور القاضي.

بفضل الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الآلية، ما تزال تحقق نجاحا كبيرا على الرغم من التحديات التشغيلية التي واجهتها خلال الجائحة. ونتطلع خلال العام المقبل، شأننا شأن العديد من البلدان الأخرى، إلى إحراز تقدم في الإجراءات في محاكمة فيليسيان كابوغا، الممول المزعم للإبادة الجماعية في رواندا. ونتطلع أيضا إلى اختتام الاستئناف في القضية المرفوعة ضد ستانيسيتش وسيماتوفيتش، العضوين السابقين في دائرة أمن الدولة الصربية. وتشاطر الولايات المتحدة الآخرين في مواصلة حث صربيا على تسليم الأشخاص الذين وجهت إليهم الآلية لوائح الاتهام.

ونلاحظ أيضا أهمية التحقيقات والإجراءات الجارية المتعلقة بتهم انتهاك حرمة المحكمة ضد أفراد من رواندا ويوغوسلافيا السابقة. إن تلك الإجراءات تعتبر حاسما من عمل الآلية لأن نزاهة إجراءات المحاكم أمر أساسي لتحقيق العدالة. ونتطلع إلى النطق بالحكم الاستئنافي في قضية انتهاك حرمة المحكمة ضد فطومة وآخرين في وقت لاحق من هذا الشهر.

إذ تقترب الأنشطة القضائية للآلية من الانتهاء، تترك الولايات المتحدة أهمية إيجاد حلول دائمة لنقل الأفراد الذين تمت تبرئتهم أو أطلق سراحهم، ونشجع تعاون الدول الأعضاء في ذلك الصدد.

ونثني على مكتب المدعي العام لإعلانه النتائج التي توصل إليها بشأن وفاة اثنين من الهاربين الروانديين، هما مبيرانيا ومونياروغاراما، وكلاهما متهمان بالإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

حيث لا يزال هناك أربعة هاربين مطلقي السراح، وما زلنا ننتظر نتائج طعنين في القضايا، ونتطلع إلى محاكمة فيليسيان كابوغا في الوقت المناسب، مع قبول أن الآلية يجب أن تأخذ في الاعتبار متطلباته الطبية. ولكن الأمر لا يتوقف عند ذلك الحد. فهناك أحكام يتعين إنفاذها، وشهود يجب حمايتهم ومحفوظات يجب الحفاظ عليها، ونؤيد ذلك العمل الهام. ونتوقع أيضا أن تكون الآلية مصغرة قدر الإمكان، بما في ذلك بوضع جداول زمنية مفصلة للإنجاز في جميع مهامها وإنهاء المهام أو الحد منها أو نقلها في الوقت المناسب.

وتتعلق نقطتي الثالثة بأهمية التعاون مع الآلية. إن النجاحات التي حققتها الآلية نتيجة للتعاون الدولي الكبير والمستدام. لذلك، يجب أن نطرح مرة أخرى إحالتها لـ صربيا إلى مجلس الأمن بسبب الفشل المستمر في إلقاء القبض على يويبيتش وراديتا. إن استمرار عدم الامتثال هذا أمر خطير ويأتي بعد سنوات من الطلبات والاعتبارات والمناقشات. لذلك، نحث صربيا على الامتثال للأمر الصادر عن الآلية.

ونشيد بعمل الآلية في مجال بناء القدرات في غرب البلقان ولكننا نلاحظ أن التعاون القضائي داخل المنطقة لا يزال غير كاف. وندعو جميع بلدان المنطقة إلى إزالة العقبات التي تحول دون ذلك.

أخيرا، يساورنا القلق إزاء حالة الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم والذين نقلوا إلى النيجر ويخضعون الآن للإقامة الجبرية الفعلية. ونهيب بالنيجر والآلية أن يتوصلا إلى حل دائم لتلك المشكلة على وجه السرعة.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر الرئيس أغويوس والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما بشأن الجهود التي تبذلها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية لتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة على الفظائع التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. لقد سمعنا من الرئيس هذا الصباح عن بعض التحديات التي تواجهها الآلية - التحديات التشغيلية والتحديات المعنوية والتحديات المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا. لذلك، فإننا

نعلم الآن أن الجرائم التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة لم تكن عرضية. وهي ليست حتمية، ولكنها كانت نتيجة لخيارات متعمدة من جانب من كانوا يسكون بزمam السلطة الذين أطلقوا العنان للعنف الرهيب ضد المدنيين الأبرياء. إن إنكار الحقائق التاريخية والاحتفاء بالذين ارتكبوا جرائم خطيرة إهانة للضحايا والشهود الذين تقدموا بشجاعة لسرد رواياتهم، وفي ذلك إهانة لإنسانيتنا المشتركة. وستواصل الولايات المتحدة الحديث عن إرث هذه المحاكم، وسنظل نقف إلى جانب الضحايا والناجين من هذه الجرائم الفظيعة.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي كارمل أغيبوس، والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما. ونرحب أيضا بممثلي البوسنة والهرسك، ورواندا، وصربيا وكرواتيا في هذه الجلسة.

تود المكسيك أن تعرب عن شكرها الخاص للقاضي أغيبوس على ترؤسه لآلية تصريف الأعمال المتبقية منذ عام ٢٠١٩. وخلال فترة ولايته، قدمت الآلية مساهمات كبيرة في مجال العدالة الدولية، على الرغم مما واجهته من تحديات كبيرة، مثل الجائحة.

بعد الاحتتام الأخير لعملية الاستعراض الرابعة لعمل الآلية، نبرز التقدم المحرز بشأن التوصيات التي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ونشجع الآلية على مواصلة إحراز تقدم نحو تقليص دورها في دورات الاستعراض المقبلة.

فيما يتعلق بقرار الدائرة الابتدائية في قضية كابوغا، نثق بأنه سيتم الإسراع بمحاكمته. ومنتظر أيضا صدور الأحكام في قضيتي ستانيشيتش وسيما توفيتش وفاتوما وآخرين، وكذلك في القضايا المتعلقة بازدراء المحكمة، وهي قضايا لا تزال معلقة.

وفيما يتعلق بحالة الفارين من العدالة، نرحب بالنتائج التي توصل إليها مكتب المدعي العام والتي تؤكد وفاة اثنين من الفارين - في حالة السيد مبيرانيا وشخص آخر من المقرر أن تحاكمه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومن المتوقع أن يحاكم الفارون الأربعة المتبقون في رواندا.

وكما سمعنا، لا يزال أربعة هاربين مطلقي السراح. وتواصل الولايات المتحدة تقديم مكافأة تصل إلى ٥ ملايين دولار على المعلومات التي تؤدي إلى اعتقال هؤلاء الأفراد، ونحث جميع البلدان على التعاون مع جهود الآلية لتقديمهم إلى العدالة.

ونشيد بالآلية على جهودها لدعم التحقيقات والملاحقات القضائية ذات الصلة في المحاكم المحلية التي تنتظر في الجرائم الفظيعة. ما برحنا نؤيد الآلية لما تؤديه من دور أساسي في ضمان عدم تمتع الجناة بالحصانة وعدم ترك الضحايا والناجين من دون عدالة، حتى مع انتهاء الآلية. ونشجع تلك الولايات القضائية الوطنية على السعي بقوة إلى المساءلة عن الجرائم الفظيعة داخل نظمها الخاصة، بما في ذلك عن طريق إزالة الحواجز القانونية التي تحول دون المقاضاة، والتعاون المتبادل بشأن القضايا المعلقة.

أخيرا، وبعد نجاح الآلية وسابقتها، كالمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في إثبات ارتكاب جرائم خطيرة، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية، في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، فإن ما يبعث على القلق الشديد أن نرى القادة السياسيين وجماعات المحاربين القدامى وغيرهم يرفضون الحقائق التي أثبتتها المحاكم ويشوهون الماضي لتضخيم المظالم، واحتضان مجرمي الحرب. وتؤدي الآلية دورا مهما في تلك المسألة بوصفها مستودعا للوقائع والأدلة الدامغة من خلال مئات المحاكمات. ونشيد بجهود التوعية التي تبذلها، والتي تشمل البرامج التعليمية وحملات وسائل التواصل الاجتماعي.

بيد أنه يجب على السلطات الوطنية أيضا أن تفعل المزيد لمكافحة ترسيخ النعرة القومية العرقية وتمجيد مجرمي الحرب، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى تأجيج التوترات، والحيلولة دون المصالحة، وتضخيم الجراح. إن البلدان القوية تتكلم بصدق عن الماضي، حتى وإن كان مؤلما، لكي تتمكن من معالجة الأسباب الجذرية للصراع على نحو مجدٍ والمضي قدما نحو مستقبل سلمي ومستقر.

المرحلي العشرين عن التقدم المحرز حتى الآن. ومن الجدير ذكره أن هذه الآلية تضطلع بدور أساسي في مكافحة الإفلات من العقاب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وتعمل أيضا على تحقيق العدالة لضحايا هذ الجرائم والناجين منها، وأود هنا التركيز على النقاط الثلاث التالية:

أولا، تشي دولة الإماراتي على الآلية لما أحرزته من تقدم في أداء وظائفها الرئيسية، وفيما يخص قضايا الجرائم الأساسية، وتحيط علما بأنه من المتوقع تكون قضية المتهم فيليبسيان كابوغا المحاكمة الأخيرة التي تنظر فيها الآلية، والتي من المتوقع أن تبدأ إثر صدور القرار القضائي المتعلق بأهليته للمثول أمام القضاء، ونقدر كذلك الجهود التي بذلها القضاة المعنيون والادعاء العام للإنجاح هذه القضية وتقليص المدة المتوقعة لمحاكمة. ونحيط علما أيضا بالإعلان الرسمي عن وفاة اثنين من المتهمين الفارين، ونشي على جهود الادعاء العام فيما يتعلق ببقية الفارين.

ثانيا، نعرب عن القلق إزاء عدم تسوية أوضاع الأفراد الثمانية الذين تم إطلاق سراحهم، ونحث الآلية على مواصلة العمل مع جميع الأطراف المعنية لإيجاد حل مناسب للوضع الراهن.

ثالثا وأخيرا، نشيد بعمل الآلية وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ونشجعها على معالجة توصيات المكتب المتبقية، والاستمرار في تنسيق عملياتها، وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

في الختام، تجدد دولة الإمارات دعما للآلية وعملها، وتؤيد تمديد ولايتها عامين آخرين، ونؤكد أيضا التزامنا بمساعدتها على انجاز ما تبقى لديها من مهام. وندعو كافة الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها، والتعاون مع الآلية، ودعمها، لأن تحقيق العدالة يعتبر مسعى جماعيا. ويساهم في طي صفحة تلك الفصول المظلمة من تاريخ المجتمع الدولي.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الرئيس أغويوس والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما. ونشكر أيضا الرئيس

إن تعاون الدول المعنية أمر حاسم الأهمية لإنجاز عمل الآلية. وندعو الدول المعنية إلى زيادة التعاون مع الآلية من أجل تحديد مكان الفارين وإلقاء القبض عليهم لتتسنى مساءلتهم عن القضايا المعلقة. ونأسف لإلغاء اتفاق النقل الذي تم التوصل إليه مع النيجر لاستقبال الأشخاص الذين أكملوا مدة عقوبتهم، أو تبين أنهم غير مذنبين. وهذا يدل على ضرورة إيجاد حلول طويلة الأجل لمن هم في تلك الحالة، فضلا عن تجنب هذه الحالات في المستقبل.

ترفض المكسيك الخطب الرنانة التي ترمي إلى الانقسام والتحريض على الكراهية، كما ذكر المدعي العام براميرتس، وهي للأسف لا تزال مستمرة. لقد حان الوقت للتحرك نحو المصالحة والتماسك والشمول، على أساس العدالة والحقيقة.

في الختام، تُسلم المكسيك بأن عمل آلية تصريف الأعمال المتبقية كان أساسيا للمساءلة وتعزيز سيادة القانون. ونكرر تأكيد دعمنا لعملها لإنجاز القضايا المعلقة وتحقيق العدالة لضحايا الفظائع في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

السيد المزروعى (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن اشكر رئيس الهيئة الدولية لتصريف الأعمال المتبقية من المحكمتين الجنائيتين القاضي كارمل أغويوس، والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما، ونعرب أيضا عن تقديرنا للقاضي أغويوس على جهوده بوصفه الرئيس الحالي للآلية من عام ٢٠١٩. نتمنى له كل التوفيق بعد قراره التنحي عن منصبه. ونرحب بحضور معالي وزيرة العدل في جمهورية صربيا، السيدة مايا بوبوفيتش، ونرحب بممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا في هذه الجلسة.

اضطلعت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأدوار بارزة ومهمة في إجراءات تحقيق العدالة الدولية وتطبيق القانون. واليوم تضطلع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بأدوار أساسية لاستكمال المهام النهائية لأعمالها، ومن ثم إغلاق جميع ملفاتها.

في هذا السياق، تؤيد دولة الإمارات دعما لولاية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وترحب بتقريرها

وفي الختام، أود أن أعتزم هذه الفرصة لأشكر غابون، رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمة الجنائية التابع للمجلس، ومكتب الشؤون القانونية، على جهودهما في تنسيق عمل المجلس والآلية.

السيدة ثورويتيش (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر القاضي كارمل أغويس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية، على إحاطتهما عن عمل الآلية وتقييماتهما للتقدم الذي أحرزته. ونلاحظ أن هذا هو آخر ممثل للقاضي أغويس أمام المجلس بصفته رئيساً للآلية. ولذلك يشيد وفد بلدي به على خدمته كرئيس ويتمنى له النجاح في مواصلة خدمته في الآلية كقاض. وأرحب بحضور ممثلي البوسنة والهرسك وصربيا ورواندا وكرواتيا في جلسة اليوم.

تؤيد كينيا عمل الآلية، بصيغتها كما أنشئت بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) والمجددة بالقرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠). إن الغرض من الآلية في اضطلاعها بالمهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة هو جزء بالغ الأهمية من مسؤوليتنا الجماعية عن ضمان المساءلة عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه ينبغي للدول أن تستثمر أكثر في العمليات والآليات الوقائية وأن تشجع الدعم الدولي في ذلك الصدد. وتتمثل إحدى أفضل الطرق لتعزيز الوقاية في تعميم الحوار الوطني الشامل في العمليات الوطنية. ولذلك نحن نشدد على أهمية ضمان أن تحافظ السلطات الوطنية على قبضة قوية حين يتعلق الأمر بالقيادة في منع نشوب النزاعات وضمان المساءلة. ولذلك ينبغي تشجيع الدول ودعمها، عند اللزوم، في تعزيز أجهزتها القضائية.

لقد أحطنا علماً بـتقرير تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لأساليب الآلية وعملها (S/2022/148)، متشياً مع القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠). ونتطلع أيضاً إلى التقرير المتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في التقييم السابق. ونعرب عن تقديرنا للخطوات الجديرة بالثناء التي قطعتها الآلية نحو إنجاز عملها القضائي في إطار الولاية وهي تقترب

أغويس على قيادته للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية على مدى العامين الماضيين، واللذين تصدت الآلية خلالهما لصعوبات وطورت أنشطتها القضائية بطريقة منظمة.

ونؤيد الجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام لتعقب الهاربين. إن الآلية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن، ينبغي أن تكون هيكلًا صغيراً وموقراً وكفؤاً، وينبغي أن يتقلص حجمه ومهامه بمرور الوقت. وسيبث مجلس الأمن في تمديد فترة عمل الآلية في وقت لاحق من هذا الشهر. تأمل الصين أن تواصل الآلية الاضطلاع بأنشطتها وفقاً للولاية المحددة في قرارات المجلس وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمة الجنائية التابع للمجلس ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

على مدى العامين الماضيين، وبفضل عوامل مثل جائحة مرض فيروس كورونا والحالة الصحية لبعض المتهمين، شهدت الآلية درجات متفاوتة من التأخير في إجراءاتها. ونلاحظ أن الآلية أكملت التقييم الصحي للمتهم السيد فيليسيان كابوغا ومن المقرر أن ستبدأ المحاكمة في أيلول/سبتمبر. تتوقع الصين من الآلية أن تتبع بدقة الجداول الزمنية المتوقعة المحددة في خطة عملها وأن تكمل الإجراءات القضائية للقضايا المتبقية بطريقة تتسم بالكفاءة. وبما أن القضايا ذات الصلة قد أوشكت على الانتهاء فينبغي للآلية أن تخصص موارد الميزانية بشكل رشيد وأن تركز على كفاءة تنفيذ أنشطتها القضائية وتخفيض نفقاتها تدريجياً.

إن التعاون العملي والفعال بين الآلية والبلدان المعنية هو أمر هام جداً بالنسبة لها حتى تنجز ولايتها وتحرز تقدماً. وفيما يتعلق بمسائل مثل نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو الإفراج عنهم، وإحالة القضايا بين الآلية والبلدان المعنية، وتعقب الهاربين المتبقين، تأمل الصين أن تعزز الآلية اتصالاتها مع الأطراف ذات الصلة، وأن تعزز الثقة المتبادلة، وأن تأخذ شواغلها المشروعة في الاعتبار، وأن تستفيد من قصص نجاح المحكمة الجنائية الدولية، وأن تجد الحلول وتتكاتف معها في مكافحة الإفلات من العقاب.

ضد بيتار يوبيتش وفجيريك راديتا، ومرة أخرى نحث صربيا بقوة على التعاون الكامل مع الآلية. إن الآلية تعتمد على تعاون الدول الأعضاء حتى تقي بالولاية التي حددها المجلس: وهي كفالة المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا. وفيما يتعلق بالتصفية الإدارية للآلية، نلاحظ أنه تم خفض عدد الموظفين خلال عام ٢٠٢٢ ومن المقرر إجراء تخفيضات أخرى كبيرة في عام ٢٠٢٣. إن هذا يتماشى مع قرارات المجلس وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ونأسف لأنه على الرغم من اتفاق سابق إلا أن الآلية لا تزال تواجه مشاكل في نقل الأشخاص الثمانية الذين تمت تبرئتهم أو أُطلق سراحهم. إننا نحث النيجر على التقيد الكامل بالاتفاق المبرم مع الأمم المتحدة. وتقدر النرويج العمل الذي يقوم به مكتب المدعي العام لحصر الهاربين المتبقين. ونلاحظ تأكيد المدعي العام مؤخرا لوفاة شخصين قبل بضع سنوات مطلوبين فيما يتصل بالإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤ ضد التوتسي في رواندا، مع بقاء أربعة هاربين مطلقي السراح. ونحث جميع الدول على التعاون بشكل كامل مع الآلية وإلقاء القبض على جميع الهاربين المتبقين وتسليمهم. وينبغي للمجلس أن يضطلع بمسؤولياته عن طريق النظر في كل التدابير الممكنة لتيسير اعتقال المطلوبين من قبل الآلية وتسليمهم.

السيد فلين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس أغويس والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما الشاملتين صباح اليوم. وبما أن هذه كانت آخر إحاطة يقدمها الرئيس أغويس إلى المجلس بصفته رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فإنني أنضم إلى الآخرين في الإشادة بقيادته الدؤوبة في توجيه الآلية، بما في ذلك خلال الفترة الصعبة للجائحة.

يفصل تقرير الاستعراض الرابع للآلية مجموعة من النجاحات التي تحققت على مدى العامين الماضيين، ويواصل البرهنة على أن المساءلة يمكن أن تصبح حقيقة واقعة. وأصدرت الآلية ثلاثة أحكام تاريخية وحققت إنجازات في مجال تعقب الهاربين وقلصت إلى حد كبير نشاطها داخل المحكمة، متشيا مع ولايتها. ونحيط علما، على

من نهايتها. ونقدر أيضا أن ذلك قد أنجز إلى حد كبير في إطار ترتيبات عمل مقيدة بالجائحة. إن إنجاز العمل القضائي للآلية هو أمر حاسم لتوفير مستوى من الإغلاق للناجين وأسر الضحايا، وهذا بدوره سيؤدي دورا هاما في تعزيز المصالحة، التي هي أمر ضروري للوقاية والشفاء على حد سواء.

كما أن إنجاز الآلية لعملها سيستجيب أيضا لرؤية مجلس الأمن لها بوصفها هيكلًا صغيرًا ومؤقتًا وكفؤًا تتقلص مهامه وحجمه بمرور الوقت. ولذلك نحث على الإسراع بإنجاز القضايا المتبقية، بما في ذلك قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا، خاصة بعد أن تقرر الآن أن السيد كابوغا لائق للمثول أمام المحكمة. ولتحقيق ذلك ندعو جميع الدول إلى التعاون مع الآلية في إلقاء القبض على الهاربين المتبقين. وفي الختام، تود كينيا أن تؤكد من جديد دعمها لعمل الآلية. وسنؤيد تجديد ولايتها بينما نشجعها على الإسراع باختتام أعمالها.

السيدة هايميرباك (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر القاضي أغويس والمدعي العام براميرتس على تقريرهما الشامل إلى مجلس الأمن وعلى إحاطتهما. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا للخدمة الطويلة والملتزمة التي قدمها القاضي أغويس بصفته رئيسا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وأود في البداية أن أعيد تأكيد دعم النرويج القوي للآلية، التي تنفذ بحرص الولاية الهامة التي أناطها بها المجلس. وتنتهي النرويج على أنشطة الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث من المقرر صدور حكم الاستئناف في قضية "فطوممة وآخرين" في نهاية حزيران/يونيه، واستمرار الإجراءات في قضية الاستئناف من المدعي العام ضد يوفيتشا ستانيشيتش وفرانكو سيماتفيتش. كما أنه يجري الآن إجراء التقييمات التمهيديّة للمحاكمة في القضية الهامة من المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا. وقد تقرر مؤخرا اعتبار السيد كابوغا لائقا للمثول أمام المحكمة. كما أن الرئيس والقضاة قد أصدروا عددا كبيرا من القرارات والأوامر.

وأود أن أثير مسألة التزام جميع الدول بالتقيد الكامل بقرارات مجلس الأمن. لذلك نأسف لعدم إحراز تقدم في قضية المدعي العام

تبعث على القلق. وتدين أيرلندا مجددا أيديولوجية الإبادة الجماعية وإنكار الجرائم والثناء الذي يغدقه المسؤولون رفيعو المستوى على مجرمي الحرب.

وفي الختام، تؤكد أيرلندا من جديد التزامها الثابت بالعدالة الجنائية الدولية وكفالة المساءلة وتحقيق العدالة لجميع ضحايا الجرائم الفظيعة والناجين منها. ونرفض رفضا قاطعا أي جهد يرمي لتقويض عمل الآلية.

وإلى أن تنتهي الآلية بالكامل من الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فإنها تظل جزءا لا غنى عنه من نظام العدالة الجنائية الدولية. فهذا أقل ما يستحقه ضحايا الفظائع التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة والناجون منها.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة القاضي كارمل أغيبوس وتوجيه الشكر له على فترة رئاسته المميزة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. فقد عمل، في امتثال تام للولاية التي أوكلها إليه مجلس الأمن، على تخفيف عبء القضايا التي تتولاها الآلية، التي، دعونا لا ننسى، تتسم بطابع مؤقت كونها تضطلع بتصريف أعمال متبقية. وقد قاد الآلية بحماس لتمكينها من الاضطلاع بمهام قانونية أساسية أخرى، مثل تقديم المساعدة إلى الدول المعنية في تعقب الهاربين وحماية الضحايا والشهود.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للمدعي العام للآلية، السيد سيرج براميرتس، على تفانيه في الاضطلاع بمسؤولياته الرفيعة المستوى، وكذلك على الإحاطة التي قدمها إلينا اليوم.

وترى البرازيل أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن محاسبة من يرتكبون جرائم في أراضيها. ولذلك تنظر إلى المحاكم الدولية على أنها مكمل أساسي للهيئات القضائية الوطنية. وينبغي للمحاكم الدولية أن تتدخل عندما تكون المحاكم الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في الفصل في تلك الجرائم بنفسها.

فمن ناحية، يكتسي مبدأ التكامل أهمية لكفالة احتفاظ الدول بحقها، وواجبها قبل كل شيء، في تحقيق العدالة لمواطنيها. ومن

وجه الخصوص، بالقرار الذي اتخذته الدائرة الابتدائية للآلية بالأمس، والذي خلص إلى أن محاكمة كابوغا يمكن أن تبدأ الآن في لاهاي. ونرحب أيضا بالتقدم الذي أحرزته الآلية في تنفيذ توصيات كل من مكتب خدمات الرقابة الداخلية والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. وبوجه عام، شهدنا أوجه تقدم حقيقية وملموسة في تحقيق رؤية مجلس الأمن للآلية بوصفها هيكلًا صغيرًا ومؤقتًا وفعالًا تنقلص مهامه وحجمه بمرور الوقت.

والتعاون ضروري لكفالة تمكن الآلية من الوفاء بكثير من المهام الموكلة إليها، ونذكر بأن الدول ملزمة بالتعاون مع الآلية في تحقيقاتها وملاحقاتها القضائية. وبينما ننوه ونرحب ببعض الخطوات الإيجابية فيما يتعلق بالعمل مع المدعي العام، أود أن أكرر اليوم الإعراب عن قلقنا المستمر إزاء إصرار صربيا على عدم اتخاذ إجراء بشأن قضية يوييتش وراديتا.

ونحث جميع الدول على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ومساعدة الآلية والتعاون معها بشكل كامل في جهودها الرامية إلى إلقاء القبض على الهاربين المتبقين وتسليمهم.

وبشكل منفصل، ترحب أيرلندا بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الآلية، فضلا عن مساعدة الدول الأعضاء لها وتعاونها معها، في تأكيد وفاة الهاربين مبيرانيا ومونياروغاراما. ونلاحظ أن أربعة هاربين فقط لا يزالون طلقاء.

ولا تزال أيرلندا تشعر بالقلق إزاء الصعوبات المستمرة التي يواجهها الأفراد الثمانية الذين بُرئت ساحتهم أو أفرج عنهم ونقلوا من أروشا إلى نيامي في كانون الأول/ديسمبر، وأثر تلك التطورات على عبء عمل الآلية. وندعو الدول المعنية إلى احترام قرارات المحكمة والتقيد بأحكام اتفاق إعادة التوطين. ونثني على رئيس قلم المحكمة لبذله مساعيه الحميدة لإيجاد حل لهذه الحالة، ونؤيد الجهود المتواصلة في ذلك الصدد.

وبالنسبة لجهود المصالحة وبناء السلام، فإن قبول الحقيقة والوقائع شرط مسبق. ولذلك لا تزال التطورات السلبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بإنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب

أود بداية أن أشكر الرئيس أغويوس والمدعي العام براميرتس على تقريريهما وإحاطتهما الثاقبتين. وإذ يتحى القاضي أغويوس عن منصب رئاسة الآلية، أود أن أشيد بجهوده الدؤوبة وأعرب عن أملنا في أن تواصل الآلية الاستفادة من خبرته الواسعة في إطار الهيئة القضائية.

وأود أن أؤكد دعم ألبانيا القوي للآلية في إطار التزامنا الثابت بتحقيق المساءلة. وعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية أساسا لمواصلة كفالة تطبيق مبدأ المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. ونعرب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي قامت به الآلية على مر السنين، في مواجهة التحديات المتعددة، وندعم عملها المستمر لمواصلة تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الفظيعة في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة.

وليست هناك حاجة إلى التذكير بأن العدالة تسهم في المصالحة والسلام والتنمية. وتساعد العدالة في تضييد جراح الماضي وتجلب الراحة إلى قلوب وعقول الناجين. والعدالة تمهد وتعزز الطريق نحو المستقبل.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية: أولا، تؤيد ألبانيا كل جهد يرمي إلى تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة ورواندا وفي أي مكان آخر إلى العدالة. ونشيد بالدول على تعاونها مع الآلية في القبض على الهاربين وحبسهم. ونرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في قضية كابوغا ونتطلع إلى مرحلة الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش وإلى صدور حكم الاستئناف في قضية فطومة وآخرين، المقرر صدوره في وقت لاحق من هذا الشهر، كما سمعنا.

إن الالتزام القانوني بالتعاون مع الآلية ليس أمرا اختياريًا وينبغي تنفيذ أوامر الاعتقال من دون إبطاء. وفي هذا الصدد، يجب تنفيذ مذكرتي القبض على يوييتش وراديتا، اللذين وجهت إليهما تهمة التأثير على الشهود. وتشكل قضايا انتهاك حرمة المحكمة جزءا من عمل الآلية، ومن المهم كفالة سيادة القانون. وينبغي ألا تساورنا أي أوهام: لن يتم ضمان السلام والاستقرار الدائمين ما دام المسؤولون عن الجرائم الفظيعة طلقاء.

ناحية أخرى، أظهر التاريخ مدى أهمية ألا يسمح المجتمع الدولي، تحت أي ظرف من الظروف، لمركبي الفظائع الجسيمة بالإفلات من العقاب. فالإفلات من العقاب يقوض سيادة القانون ومصداقية المؤسسات الوطنية والدولية. وتوفر المحاكم الدولية للمجتمع الدولي الوسيلة المناسبة لتجنب حدوث ذلك.

وآلية تصريف الأعمال المتبقية مثال بارز على الكيفية التي يمكننا بها العمل معا بصفقتنا مجتمعا دوليا من أجل تحقيق العدالة. وكانت المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اللتان أنشئتتا خلال حربين جاريتين، رائدتين في تعزيز المساءلة على الساحة الدولية. ولا يمكن تعريض إرثهما للخطر. وعلى الرغم من أن آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائيتين لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، فإن من الأهمية بمكان تحقيق العدالة في جميع الجرائم التي أنشئت من أجلها هي والمحكمتان الدوليتان. وعلاوة على ذلك، فإن التسليم بأن الضحايا والشهود سيظلون آمنين بمفردهم بعد المحاكمات موقف يتسم باللامسؤولية.

ولا تزال الآلية تضطلع بتلك المهام الحيوية. ولذلك يجب السماح لها بمتابعة مسار عملها عند الاقتضاء. وتؤيد البرازيل بقوة تجديد ولايتها في الوقت المناسب وإعادة تعيين قضااتها ومدعيها العام ورئيس قلمها. ومن هذا المنطلق، تعرب البرازيل عن استعدادها للتعاون من خلال ما نبذله من جهود ونؤديه من واجبات، بوصفنا أعضاء مجلس الأمن، لاعتماد مشروع قرار لتحقيق هذا الغرض قبل ٣٠ حزيران/يونيه. ونشيد بعمل غابون في تنسيق صياغته ضمن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمة الجنائية الدولية.

وتود البرازيل أيضا أن تعرب عن دعمها للأمين العام في عملية تعيين أعضاء الآلية أو إعادة تعيينهم. وفي عام ٢٠١٠، أظهر مجلس الأمن أنه قادر على اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل كفالة المساءلة على المستوى الدولي عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الجنائي الدولي. وقد حان الوقت الآن لإظهار أننا لا نزال قادرين على القيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا.

ربما تكون عجالات العدالة بطيئة، لكنها تطحن بدقة. وأولئك الذين يقبعون خلف القضبان يعرفون ذلك، ونحن نعرف ذلك أيضا. فهذه هي الطريقة التي نتأكد بها من أن مجرمي الحرب يعرفون أنهم لن يجدوا ملاذا آمنا في أي مكان أو في أي وقت. ونحن نتحمل مسؤولية مشتركة عن دعم الآليات الدولية وتحقيق العدالة لأسر الضحايا ومجتمعاتهم والبلدان المعنية.

أود أن أثير نقطة أخيرة في هذه المرحلة. فيما يتعلق بالادعاءات المتعلقة بتورط الألبان التي ذكرها الوفد الروسي، لا يسعني إلا أن أقول إن هذه جرعة زائدة من الخيال الوسواسي. وما سمعناه عن بلدي لا يختلف في مصداقيته عما سمعناه في هذه القاعة من نفس الوفد مرارا وتكرارا: "لا توجد حرب في أوكرانيا". من عساه يصدق ذلك؟ "الأوكرانيون يقتلون أنفسهم ويفركون جرائم يُعدم فيها أشخاص وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم". من يصدق أن هذا الشيء ممكن؟

ومراعاة لأعضاء المجلس، سأمتنع عن ذكر الأوهال الأخرى. ولست بحاجة إلى تذكيرهم بأن رئيس وزراء سابق لجمهورية كوسوفو وسياسي بارز، هو السيد راموش هارادينايا، الذي ذُكر بالاسم، حوكم مرتين - لا مرة واحدة، بل مرتين - وتمت تبرئة ساحته مرتين من أي مخالفات. وهو لم يخبئ. لقد استقال من منصب رئيس الوزراء وقدم نفسه للعدالة وواجه الحقائق وبرئت ساحته وأُطلق سراحه. فهل سيفعل الجنود والسياسيون الروس المذنبون بارتكاب جريمة العدوان وغيرها من الجرائم الخطيرة، كما هو موثق كل يوم، الشيء نفسه؟ أتمنى ذلك.

وقد أجرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحقيقات علنية بكل حرية في ألبانيا ولم تجد شيئا - أعني أي شيء - لإثبات أي من الادعاءات، لا في ذلك الوقت ولا في وقت لاحق ولا الآن ولا في أي وقت مضى، لسبب بسيط جدا هو أن الادعاءات بُنيت على لا شيء. أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين مرة أخرى إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تحث جميع المشاركين في

ثانيا، إن تمجيد مجرمي الحرب وإنكار الإبادة الجماعية ونزعة تحريف التاريخ أمور غير مقبولة. وينبغي ألا يكون لها موقع في أي مكان ناهيك عن غرب البلقان، إذ أنها تشكل إهانة لذكرى الآلاف من ضحايا الإبادة الجماعية في سريرينيتسا، أو الفطائع التي ارتكبت في فوكوفار أو في راتشاك. وهي تتعارض مع أحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتتناقض مع أهم القيم الأوروبية الأساسية. ومن المقلق للغاية أن يتم الدفاع عن تلك الآراء البغيضة علنا في الساحات الرئيسية وأن تُعرض في الشوارع وتُردد التهافتات بها في ملاعب المدارس. وينبغي لنا أن نقف بحزم ضد خطاب الكراهية والخطابات التحريضية والحض على العنف. ولا يمكننا أن نفكر في خطر تكرار الجرائم المروعة التي ينبغي ألا تتكرر مرة أخرى مطلقا. ولذلك، يجب علينا أن نواجه الروايات الكاذبة وأن نواجه الحقيقة - مهما كانت مؤلمة - وأن نقف بحزم ضد الاستخفاف بالكراهية. وقد علمنا التاريخ إلى أين يمكن أن تقودنا الكراهية القائمة على أساس عرقي واضطهاد مجموعات معينة. ولا يسعنا أن نستسلم لفقدان الذاكرة الجماعي. وكما رأينا في أماكن مختلفة وفي قارات مختلفة، فإنها مسألة وقت فحسب قبل أن يحدث ما يتم التسامح معه في مكان ما في مكان آخر.

ثالثا، نرحب بعمل الآلية الهام الذي تضطلع به في الاستجابة لطلبات السلطات الوطنية للحصول على المساعدة التي تضاعف عددها، كما لاحظنا. ويظل ذلك يشكل جانبا حاسما من جوانب الآلية بالنسبة لمستقبلها إذ لا تزال تؤدي دورا هاما في تيسير سيادة القانون. ولذلك، فإننا نؤيد تجديد ولايتها.

على الرغم من أنه تم تقليص الآلية وفقا لرؤية مجلس الأمن المتعلقة بهيئة صغيرة ومؤقتة وفعالة تنقلص وظيفتها بمرور الوقت، يجب علينا أن نضمن أن تكون الآلية قادرة على تنفيذ ولايتها بالكامل على النحو الذي نص عليه المجلس، ما دامت مستمرة في العمل. ويتعين علينا ألا ننسى أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حققت الكثير على مدى عمرها. فقد وجهت الاتهام إلى ١٦١ شخصا وأدانت ٩٠ شخصا وبرأت ساحة ١٩ شخصا - من جنسيات مختلفة، من بلدان مختلفة.

للآلية، التي أسفرت عن عدم إصدار قرارات لسنوات طويلة بشأن طلبات الإفراج المبكر عن مواطنينا، مما يشكل انتهاكا صارخا لحقوقهم الإنسانية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا أن هذه الممارسة الجديدة تنتهك المبدأ الذي كان الأساس لقرارات جميع الرؤساء السابقين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، القاضي بإتاحة نفس المعاملة لجميع المدانين الذين يجدون أنفسهم في نفس الحالة. غير أن حكومة جمهورية صربيا تقف على أهبة الاستعداد لتقديم تأكيدات و ضمانات بأن شروط الإفراج المبكر ستُحترم احترامًا كاملاً، كما تم احترامها حتى الآن من دون أي استثناء. ولا بد لي من التشديد على أن جمهورية صربيا قد أوفت بجميع ضماناتها في الماضي.

ثمة مسألة معلقة أخرى لم يُحرز فيها أي تقدم، لأسباب غير معروفة لنا، وهي إعادة مجموعات المحفوظات الضخمة إلى صربيا. وتتألف هذه المحفوظات من وثائق ضخمة أُحيلت إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية لم تُستخدم أو لم تعد هناك حاجة إليها للمحاكمات الجارية أمام الآلية. ولا يوجد حاليا سوى دعوى استئناف واحدة أمام الآلية، وهي قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، ونعتقد أنه لا يوجد سبب للمزيد من التأخير في بدء عملية إعادة الوثائق الأصلية.

لقد كثف مكتب المدعي العام للآلية أنشطته بشأن المسائل المتصلة بانتهاك حرمة المحكمة، خلال الفترة المشمولة بالقرار، وقدم العديد من الطلبات للحصول على أدلة ومعلومات وأعلن عن إصدار لوائح اتهام جديدة. ونرى أن من المهم التأكيد على أن مجلس الأمن قد أنشأ هذه الآلية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة. لكن وبعد أكثر من ٢٠ عاما من العمل بدأت الآلية التصدي لانتهاكات الانضباط الإجرائي - وبشكل أرق، السلوك غير القانوني الذي لا يمثل خطرا كبيرا على المجتمع. وبالتالي ركزت جميع أنشطتها على هذا السلوك غير الشرعي المزعوم والقليل الأهمية، على النحو الموصوف، بالرغم من أنها لم تتشأ للتصدي لهذه المسائل. إن جميع

جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم خلال خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مايا بوبوفيتش، وزيرة العدل في صربيا.

السيدة بوبوفيتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بالنيابة عن جمهورية صربيا فيما يتعلق بالتقرير المرحلي نصف السنوي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، وأن أسلط الضوء على بعض الأمثلة الرئيسية للتعاون الحالي بين جمهورية صربيا والآلية.

أشار رئيس الآلية مرة أخرى في إحاطته إلى ادعاءات بعدم تعاون صربيا فيما يتعلق بقضية يوبيتش ورايتا. وفي جلسات سابقة لمجلس الأمن، شرح ممثلو صربيا بتفصيل كبير أسباب عدم قبولنا إلغاء قرار الآلية بإحالة هذه القضية إلى القضاء الصربي. إن سلوك جمهورية صربيا فيما يتعلق بهذه القضية لا يشكل، كما ذكر رئيس الآلية، انتهاكا لالتزاماتنا الدولية، ولكنه جهد مذبول للامتنال للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ونعتقد أنه يمكن للإجراءات أمام المحاكم الوطنية، في ظل الظروف الراهنة، أن تحسن العدالة وتعزز الثقة في النظم القضائية الوطنية التي ينبغي لها، وفقا للقرار المذكور أعلاه، أن تتولى الملاحظات القضائية. ويعضد هذا الأمر كذلك أن المحكمة العليا في بلغراد أصدرت حكما يستند إلى الأسس الموضوعية يقضي بعدم استيفاء الشروط المسبقة لتسليم السيدة راديتا والسيد يوبيتش. وقد أكدت محكمة الاستئناف في بلغراد هذا الحكم، وبالتالي فهو نهائي.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأذكر المجلس مرة أخرى باستعدادنا وطلبنا تنفيذ أحكام السجن الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية بحق مواطنينا في جمهورية صربيا تحت إشراف الآلية. وقد عُرض هذا الأمر على مجلس الأمن عدة مرات من قبل. وتعارض صربيا بشدة الممارسة الجديدة

ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية. وفي ذلك السياق، أود أن أشير إلى أن صربيا بلد ديمقراطي تكفل فيه حرية التعبير، فضلا عن النقد المهني والعلمي، وتخضع له أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، كما هو الحال في أي بلد ديمقراطي آخر.

كما يشير مكتب المدعي العام في تقريره إلى عدم تحسن التعاون فيما يتعلق بجرائم الحرب بين جمهورية صربيا وما يسمى بكوسوفو. ونرحب بموقف مكتب المدعي العام التابع للآلية: ينبغي النظر في جميع الإشارات إلى ما يسمى بكوسوفو في امتثال تام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا جدال في أن كل من يشارك في الإجراءات المتعلقة بجرائم الحرب والتعاون في مكافحة الجريمة ملزم بالتصرف بما يتفق تماما مع ذلك القرار.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشير مرة أخرى إلى المشاكل التي نشأت فيما يتعلق بطلبات ما يسمى بكوسوفو تسليم شخص سبق أن أدين أمام الآلية والتزام الآلية بالعمل وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في تنفيذ أنشطتها. لقد أخفق مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تماما في إجراء تحقيقات وعقد محاكمات في الجرائم المرتكبة ضد الصرب والمدنيين غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا، مما أضر كثيرا بسعة الآلية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأدى إلى تآكل الثقة فيهما. وأصبح الإفلات من العقاب على الجرائم المروعة المرتكبة ضد السكان الصرب سياسة لخدمة جميع الأغراض العملية وتوفر لها الدعم الرئيسي من خلال عمل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. في ذلك السياق، أود أن أشير إلى أن مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا قد أحال ١٠ طلبات بغرض المساعدة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في بريشتينا ولم يرد عليها حتى يومنا هذا. وأود أن أذكر الأعضاء بأن بعثة الاتحاد الأوروبي تواصل تنفيذ أنشطتها وفقا لسلطة مجلس الأمن.

ويشير مكتب المدعي العام التابع للآلية إلى توقف المفاوضات بين صربيا وكرواتيا بشأن الاتفاق على وضع إطار للتصدي لجرائم

الطلبات تتعلق بقضية واحدة فقط، هي قضية فويسلاف شيشيلي، التي اكتمل النظر فيها.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت صربيا لخمس من ١٢ طلبا قدمها مكتب المدعي العام التابع للآلية، واستجوب ممثلو المكتب ١١ شخصا كشهود في مقر مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا. ونود أيضا أن نؤكد أن السلطات الصربية قدمت أوامر الاستدعاء للاستماع إلى الأشخاص السبعة الذين يتعين استجوابهم في مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في بلغراد بوصفهم مشتبه بهم. لقد أوفت صربيا، بتنفيذ أوامر الاستدعاء، بالتزاماتها، بيد أن المدعي العام براميرتس لم يدرج هذه الحقيقة في تقريره.

لذلك نفذت صربيا بالفعل طلبين آخرين صادرين من مكتب المدعي العام. وبما أن رئيس هيئة الادعاء على دراية بتلك المسألة، نفترض أنها ستدرج في التقرير المقبل.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاون مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا بنشاط مع مكتب المدعي العام للآلية. فبالإضافة إلى الاجتماعات المنتظمة الرفيعة المستوى، كان هناك تعاون في قضايا محددة ضد اثنين من كبار المسؤولين نتج عنه تقديم لائحة الاتهام في إحدى القضيتين وتحسين التحقيق في القضية الأخرى. وفي الفترة نفسها، أنشئ فريق عامل يتألف من ممثلين عن الآلية ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا لأجل تحسين التعاون في حالات محددة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتقديم الأدلة. وعقد خبراء الآلية أيضا دورة تدريبية عملية لممثلي مكتب المدعي العام لجرائم الحرب بشأن التحقيقات في الاعتداء الجنسي المتصل بالنزاع بوصفه جريمة دولية. ويجري تعزيز التعاون بين الآلية ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب من خلال تنفيذ الأنشطة ذات الصلة المحددة في خطة العمل للفصل ٢٣.

وتتمثل أحد اعتراضات مكتب المدعي العام التابع للآلية في أن بعض الأفراد قد نفوا شرعية وقائع تتعارض مع وجهات النظر الرسمية لمكتب المدعي العام وتنشأ عن أحكام المحكمة الجنائية الدولية

لمناقشة مسائل المساعدة القانونية في قضايا محددة، بما فيها مسألة تولي المسؤولية وإحالة المقاضاة الجنائية التي يتوقع تنفيذها خلال الفترة المقبلة.

في الختام، تؤمن جمهورية صربيا إيماناً راسخاً بأنه يجب أن تعاقب جميع جرائم الحرب عقاباً مناسباً، بغض النظر عن يرتكبها. لذلك السبب، أشدد بصفة خاصة على أنه من الضروري أن تتخذ البلدان الأخرى في المنطقة الخطوات نفسها، لأن صربيا ما تزال البلد الوحيد الذي يقدم يد المصالحة بإخلاص. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أن وزارة العدل الصربية ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب على استعداد لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بهذه المسألة في حدود اختصاصاتهما. وتنتهج جمهورية صربيا سياسة مسؤولة إزاء المصالحة في المنطقة، التي لا يمكن بدونها بناء المستقبل أو تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية أو تطبيع العلاقات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد الكالاج (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنيكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لكم كل النجاح في أداء مهامكم. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

وأود أيضاً أن أشكر رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، القاضي كارمل أغوس، على قيادته وتوجيهاته خلال هذه الفترة، وكذلك المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، السيد سيرج براميرتس. وأعرب عن امتناني لهما على تقريريهما وإحاطتيهما الشاملتين اليوم.

ونشيد بالآلية على مواصلتها إحراز التقدم في عملها منذ الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8927) وعلى عملها على الرغم من كل الظروف التي تؤثر على عمل الآلية. ولا يمكن اختتام مشروع العدالة غير المسبوق هذا إلا عندما تتجز جميع قضاياها غير المكتملة على النحو الواجب. ولذلك فإن مواصلة عمله إلى حين تحقق هذا الإنجاز تكتسي أهمية قصوى.

الحرب. ونلاحظ أن هذه مسألة ثنائية لا تدخل في نطاق اختصاص الآلية وأنها ليست ذات أهمية خاصة لعملها ما دام لدى صربيا وكرواتيا أحكام متشابهة جداً في قوانينهما الجنائية والقوانين المتعلقة بالإجراءات الجنائية. بالإضافة إلى ذلك، فإن كلا البلدين طرفان في اتفاقيات مجلس أوروبا ذات الصلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بتسليم المجرمين والاتفاقية الأوروبية لتبادل المساعدة في المسائل الجنائية. وتُعطى الأسبقية لاتفاقيات مجلس أوروبا هذه على الاتفاقات الثنائية. ولم يذكر مكتب المدعي العام التابع للآلية أي سبب لضرورة إبرام اتفاق ثنائي خاص لإقامة العدل على نحو فعال. ولا تزال صربيا على استعداد لإجراء مزيد من المفاوضات مع كرواتيا بشأن تحسين الملاحقة الجنائية على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة استناداً إلى مبدأ سيادة القانون.

وأود أن أشدد على أنه لم يبرم الاتفاق بين صربيا وكرواتيا بشأن النظر في جرائم الحرب نظراً لإصرار كرواتيا على إلغاء الولاية القضائية العالمية لنظام صربيا القانوني، على الرغم من أن الولاية القضائية العالمية تُعدُّ إرثاً للقانون الدولي الإنساني وتطبق على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. لذا نرى أنه ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني لصربيا. وما دامت تُعرف تلك الولاية القضائية في النظام القانوني الكرواتي فضلاً عن النظام القانوني للدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، فإننا نتساءل عن سبب إصرار كرواتيا على إزالته من النظام القانوني لصربيا. في أيار/مايو، وبغية تحسين التعاون الإقليمي، دعا مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا رئيس هيئة الادعاء في كرواتيا إلى عقد اجتماع ثنائي بهدف تنفيذ أنشطة مشتركة فعالة بشأن تحسين كفاءة الإجراءات المتعلقة بجرائم الحرب والتعاون في مجال الحماية وتقديم الدعم والمساعدة للضحايا والشهود، في جملة أمور.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير بذلت صربيا جهوداً كبيرة لتحسين التعاون الإقليمي، وخاصة مع مكنتي المدعي العام للبوسنة والهرسك وكرواتيا. كما عُقد اجتماع مع مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك

وتعاون مبني على الثقة والاحترام، وخطة ضرورية وهامة في إحراز تقدم على طريقنا نحو العضوية في الاتحاد الأوروبي.

ووفقاً لسجلات مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، تم تأكيد ما مجموعه ٢١ لائحة اتهام ضد ٥٦ شخصاً في عام ٢٠٢١، وتم تأكيد خمس لوائح اتهام ضد ١٩ شخصاً في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام. وأحال مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك إلى مكاتب المدعين العامين على مستوى الكيانين وإلى مكتب المدعي العام في مقاطعة برتشكو ما مجموعه ١٨ قضية. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك أوامر بفتح سبع قضايا جديدة ضد ٦٧ شخصاً. وأود أن أبلغ المجلس بأنه وفقاً لسجلات محكمة البوسنة والهرسك، تلقت المحكمة ٢١ لائحة اتهام في عام ٢٠٢١ ولائحة اتهام واحدة في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام. وفي الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٢٢، أصدرت المحكمة بالتالي ٢٥ حكماً ابتدائياً و ٢٠ حكماً من الدرجة الثانية.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن تعاون البوسنة والهرسك مع الآلية، كما يتضح من تقاريرهما طوال فترة العمليات ذات الصلة، كان مستقراً وشاملاً. وفي ذلك السياق، نشيد بالرحلة التي قام بها مؤخراً السيد براميرتس إلى سراييفو واجتماعاته مع رئيس هيئة الادعاء بالإنبابة في مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، ووزير خارجية البوسنة والهرسك، ورئيس هيئة الادعاء لمكتب جرائم الحرب في جمهورية صربسكا. وما زلنا ملتزمين بالمساهمة بنشاط في جهود الآلية لإنجاز مهمتها. ونود أيضاً أن نؤكد من جديد التزامنا بعملها وأن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بجميع التزاماتها وتقديم مساهماتها المالية لضمان عمل الآلية دون انقطاع. ونحن ممتنون لأن مكتب المدعي العام للآلية واصل مشاركته مع السلطات القضائية في البوسنة والهرسك وأنه لا يزال ملتزماً بتزويد البوسنة والهرسك بالدعم الكامل في المساعدة ونقل المعرفة وتطبيق جميع الدروس المستفادة.

ونود أيضاً أن نعرب عن امتناننا للدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من

ولا تزال الحالة الناشئة عن جائحة مرض فيروس كورونا تؤثر تأثيراً جسيماً على إجراءات وأنشطة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، فضلاً عن أعمال وأنشطة السلطات القضائية في البوسنة والهرسك، منذ جلسة المجلس السابقة بشأن هذا الموضوع. وبالنظر إلى التحديات التي فرضتها الجائحة على المدعين العامين الوطنيين لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك، فإن عمل مكتب المدعي العام ومحكمة البوسنة والهرسك، الذي يتناول في المقام الأول قضايا جرائم الحرب غير المكتملة والمعقدة جداً، قد تأثر حتماً.

وتركز السلطات القضائية في البوسنة والهرسك على الاستراتيجية المنقحة للعمل بشأن قضايا جرائم الحرب التي اعتمدها مجلس وزراء البوسنة والهرسك وتلتزم بتنفيذها. ويتمثل أحد الأهداف الأولى والأكثر أهمية للاستراتيجية في إنهاء جميع قضايا جرائم الحرب التي لم تحل بحلول عام ٢٠٢٣. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل السلطات في البوسنة والهرسك على تسوية جميع قضايا جرائم الحرب المفتوحة فيما بين السلطات القضائية على مختلف المستويات في البوسنة والهرسك. ويجب محاكمة جميع مرتكبي جرائم الحرب المحتملين بسبب مسؤوليتهم الشخصية أو القيادية. ووفقاً للاستراتيجية المنقحة، ينبغي للسلطات القضائية مواصلة ممارسات المحاكم من أجل تعزيز الثقة في النظام القضائي وضمان المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون. وسيبعث تنفيذ الاستراتيجية برسالة قوية مفادها أن الإفلات من العقاب لن يُسمح به ولا يجب أن يُسمح به، بغض النظر عن جنسية الضحايا أو الجناة أو أصلهم العرقي. وهذا أمر هام للمصالحة والتقدم في البوسنة والهرسك وفي جميع أنحاء غرب البلقان.

وبمناسبة الحديث عن المصالحة، فإن تمجيد جرائم الحرب ومرتكبيها، وعلى العكس من ذلك إنكارها، هو إحدى العقبات الرئيسية التي نواجهها في هذه العملية الطويلة والمؤلمة. وهو أمر غير مقبول ومن ثم يجب أن يعاقب عليه القانون. إن الاعتراف السليم بالحقيقة، إلى جانب معاقبة وإدانة جميع الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب المرتكبة في الماضي، أمر أساسي لمستقبلنا المشترك، ولإقامة علاقات

المساعدة القضائية في بعض مجريات الدعاوى. ومن أهم المسائل التي نوقشت في الاجتماع حالة ومراحل المحاكمات الجنائية في القضايا المحالة من البوسنة والهرسك إلى جمهورية صربيا والعكس بالعكس. وأعد مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا مشروع اتفاق تفاهم وتعاون لحماية ودعم الشهود والضحايا في قضايا جرائم الحرب.

بيد أننا نأسف لعدم إحراز أي تقدم في قضية نوفاك دوكيتش وميلومير سافنتشيتش اللذين كانا يحاكمان في البوسنة والهرسك وفرًا إلى صربيا. ويمكن بل وينبغي تحسين التعاون مع السلطات القضائية لجمهورية كرواتيا فيما يتعلق بالردود الإيجابية من السلطات الكرواتية على طلبات تبادل المساعدة القضائية التي ترسلها إليها البوسنة والهرسك. لكنهم لم يستجيبوا حتى الآن. وقد أنهى مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك تحقيقين، ولكن لا يمكن تقديم لوائح اتهام دون استجواب الأشخاص المشتبه فيهم المقيمين في كرواتيا. وفي ذلك الصدد، نحث حكومة كرواتيا على تغيير موقفها والبدء في الامتثال لطلباتنا. فنحن بحاجة إلى ذلك إذا أردنا تحسين مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة في غرب البلقان.

وأود أيضاً أن أبلغ المجلس بأن البروتوكول المتعلق بالتعاون في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية قد وُقِّع بين مكتب المدعي العام للدولة في الجبل الأسود ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك. وسيساعد البروتوكول على تيسير تبادل المعلومات والأدلة بين بلدين.

نحن ملتزمون التزاماً كاملاً بمواصلة تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. وسنواصل العمل على تعزيز نظام العدالة في البوسنة والهرسك. ولا يمكن تحقيق الاستقرار والتقدم والثقة المتبادلة والتعاون بدون تحقيق العدالة الكاملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غيتي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): استهل كلمتي بتهنئتك، سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه.

أجل تعزيز الموارد البشرية والمادية للمؤسسات القضائية التي تنظر في قضايا جرائم الحرب وتشارك في بناء القدرات العامة. وأود أن أشدد على أن مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك قد دعم ونفذ مشروع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات التقنية لقواعد البيانات، التي أنشئت بالفعل بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المدعي العام والمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك.

ولا تزال البوسنة والهرسك ملتزمة بالتحقيق مع جميع الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب ومقاضاتهم ومعاقبتهم، بغض النظر عن جنسية الجاني أو عرقه أو دينه أو انتمائه السياسي أو غير السياسي. ونود أيضاً أن نؤكد أن حماية الشهود تكتسي أهمية قصوى في سلوك وعمليات جميع المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك. والتعاون بين مؤسسات البوسنة والهرسك ومؤسسات البلدان المجاورة في تبادل المعلومات أمر بالغ الأهمية أيضاً. ونواصل البحث عن حوالي ٧٤٠٠ شخص ما زالوا مفقودين في البوسنة والهرسك وتحديد هويتهم. وفي هذا الصدد، التقى السيد ميلانكو كايغانيتش، رئيس هيئة الادعاء بالإناة في مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، بالسيدة كاترين بومبرغر، المديرية العامة للجنة الدولية لشؤون المفقودين، في سراييفو في ١٧ آذار/مارس. وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع هو تحسين عملية البحث عن الأشخاص المفقودين وتحديد هويتهم وتقديم المساعدة من اللجنة الدولية لشؤون المفقودين.

وأود أن أشيد بالتعاون المستمر بين مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في جمهورية صربيا. وفي هذا الصدد، نظم المكتبان اجتماعاً ناجحاً عُقد في سراييفو في ٥ نيسان/أبريل. وتمثلت المحاور الرئيسية للاجتماع في تنفيذ مذكرات وبروتوكولات التعاون الموقعة بين البلدين وتبادل المعلومات في الملاحقة الجنائية لقضايا جرائم الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، ناقشا مواضيع تتعلق بالتعاون في مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب، فضلاً عن القضايا الحالية قيد النظر التي طُلب فيها تبادل

ترحب رواندا بالقرار الذي اتخذته الدائرة الابتدائية للآلية في ١٣ حزيران/يونيه ومؤداه أن فيليبسيان كابوغا مؤهل الآن للمثول للمحاكمة. ونود أن نذكر المجلس بأن كابوغا كان أحد العقول المدبرة للإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤ ضد التوتسي في رواندا. وما فتئت رواندا، حكومة وشعبا، تولى أولوية للعدالة. بالنظر إلى مرور أكثر من عامين على إلقاء القبض على كابوغا، ندعو الآلية إلى الشروع في محاكمته بدون إبطاء.

وتحيط رواندا علما بحالة الأفراد الذين نقلوا إلى النيجر. وفي جميع الاتصالات السابقة مع آلية تصريف الأعمال المتبقية، أوضحت رواندا أننا نرحب بعودة جميع المدانين السابقين الذين أكملوا مدة عقوبتهم، والأشخاص الذين أطلق سراحهم إلى رواندا وإعادة توطينهم. ومن الأمثلة على ذلك الرائد برنارد نتوياهاغا الذي قضى فترة سجنه البالغة ٢٠ عاما في بلجيكا، وأعيد إلى رواندا، حيث يعيش الآن بسلام. ما الذي يجعل حالة الأفراد الثمانية خاصة جدا بحيث لا يمكن إعادة توطينهم في رواندا بالمثل، وما نوع السابقة التي يشكلها ذلك؟

في الوقت الذي نتصدى فيه لمسألة الفارين من الإبادة الجماعية، وتزايد إنكار الإبادة الجماعية، تشعر رواندا أيضا بقلق عميق إزاء الظهور الحالي لخطاب الكراهية الذي يستهدف التوتسي والروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يتطور بسرعة داخل الدوائر العامة والرسمية، فضلا عن وسائل الإعلام الرئيسية والاجتماعية. وتلك البيئة المتدهورة إشارة إنذار مبكر على نوايا ارتكاب الإبادة الجماعية. وينبغي لنا جميعا أن نتذكر أن الأمين العام أطلق في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، وأشار إلى أن خطاب الكراهية في حد ذاته هجوم على التسامح والشمول، والتنوع، وجوهر معاييرنا ومبادئنا في مجال حقوق الإنسان. وعلى نطاق أوسع، فإنه يقوض التماسك الاجتماعي، ويقوض القيم المشتركة، ويمكن أن يرسى الأسس للعنف، مما يؤدي إلى انتكاس قضية السلام والاستقرار والتنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان. واستجابة لخطة العمل، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ خطوة

وأود أيضا أن أشكر الرئيس أغويوس والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما المفصلتين، وأن أشكر أعضاء مجلس الأمن على بياناتهم. ترحب رواندا بالعمل الجيد الذي قامت به المحكمة ومكتب المدعي العام في تنفيذ ولاية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونقدر أيضا التعاون الجيد القائم بين الآلية وحكومة رواندا. بينما يختم القاضي أغويوس ولايته بصفته رئيس الآلية، نقر رواندا بعمله وتهنئه على إسهامه الكبير في العدالة الدولية.

نود أن نركز على أربع نقاط. الأولى، تحديد مكان وجود الفارين المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام، وأمرت بإلقاء القبض عليهم؛ والثانية، قضية فيليبسيان كابوغا؛ والثالثة، نقل ثمانية روانديين إلى النيجر؛ والرابعة، انتشار خطاب الكراهية في منطقة البحيرات الكبرى.

تشجع رواندا على مكتب المدعي العام لما يبذله من جهود دؤوبة ومثمرة، لتحديد مكان وجود الفارين المتبقين والقبض عليهم، والذين سبق وأن وجهت إليهم الآلية لوائح اتهام. ومع ذلك، بينما لدى المكتب أدلة قابلة للتطبيق بشأن أماكن وجود بعض الفارين المتبقين، فإن التحدي الرئيسي القائم يتمثل في عدم وجود تعاون فعال في أوانه من جانب بعض الدول الأعضاء. فقد أرسلت رواندا أكثر من ١٠٠٠ لائحة اتهام إلى ٣٤ دولة حول العالم، تطلب فيها تعاونها في اعتقال الفارين ومحاكمتهم أو نقلهم إلى رواندا لمواجهة العدالة. ومما يؤسف له أن عددا قليلا فقط منها امتثل لذلك. وتود رواندا أن تذكر الدول الأعضاء بأن جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وجميع قرارات الاتحاد الأفريقي تلزم الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي يشتهه بأن الفارين من الإبادة الجماعية يقيمون فيها، بتكثيف تعاونها وتقديم المساعدة اللازمة إلى الآلية ورواندا بغية التعجيل في القبض على جميع المتبقين المشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية. وقد كرر المجلس تلك الدعوة في جميع قراراته، وكان آخرها القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠). ونشيد بالبلدان التي استجابت للنداء من أجل العدالة ونقلت الفارين من الإبادة الجماعية إلى رواندا أو حاكمتهم في محاكمها الوطنية.

وسيماتوفيتش لمشاركتها في مشروع إجرامي مشترك، وكذلك إدانة جميع الجرائم المرتكبة في كرواتيا والبوسنة والهرسك، على النحو الذي طلبه المدعي العام.

ونأمل أن تتجز الآلية عملها المتبقي قريبا. ولا بد من إلقاء القبض على الفارين الروانديين وتقديمهم للمحاكمة. ويجب التعامل بفعالية مع ما ذكرته الآلية مرارا بشأن فشل صربيا في إلقاء القبض على بيتار يوبيتش وفجبريكا راديتا ونقلهما، وإحالة الأمر إلى مجلس الأمن على النحو المطلوب في تقرير الرئيس أغويوس. إن تخويف الشهود جريمة خطيرة تقوض جهود المساءلة، وينبغي التعامل معها على هذا النحو.

إن تمجيد مجرمي الحرب وإنكار الإبادة الجماعية أمران غير مقبولين. فما من شأن ذلك إلا زيادة معاناة الضحايا وجعل البلدان الخاضعة للولاية تبتعد المصالحة. وندين بصفة خاصة الإنكار المستمر للإبادة الجماعية المرتكبة في سربرينيتسا. إن كرواتيا ملتزمة بالتعاون القضائي مع البلدان الأخرى المكلفة في تناول مسائل جرائم الحرب، على نحو بناء وفعال، وغير اسيس، وتعاون يركز على الأدلة. ونرفض بعض الصياغات السلبية التي استخدمها المدعي العام فيما يتعلق بتعاون كرواتيا الثنائي مع البلدان الأخرى المشمولة بالولاية، ونشدد على أن التعاون الهادف ليس عملية ذات اتجاه واحد، وأنا نتوقع من الدول الأخرى أن تشارك بنشاط أيضا وأن تسهم في تحسين التعاون.

ولا تزال كرواتيا تنتظر منذ سنوات رد صربيا على دعوتها إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاق ثنائي بشأن البت في جرائم الحرب، وهي قضايا سيمثل الانتهاء منها خطوة مهمة إلى الأمام في تعاوننا القضائي. وبدلا من ذلك، شرعت صربيا في إجراءات جنائية مُسبَّسة ضد المواطنين الكرواتيين، تتعارض مع المعايير الدولية للولاية القضائية العالمية.

وفيما يتعلق بتعاون كرواتيا الثنائي مع البوسنة والهرسك، ينبغي للجانبين أن يضغطا من أجل تنفيذ الاتفاق الثنائي بشأن التعاون في

عاجلة لكبح خطاب الكراهية الذي نلاحظه حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في الختام، ونظرا لأهمية العمل الذي تضطلع به الآلية ومكتب المدعي العام، نوصي بشدة بأن يزودها مجلس الأمن بكل الدعم والموارد المالية التي يحتاجها للوفاء بولايتها. ومن أجل المضي قدما في هذا، تأمل رواتا في تحسين التعاون المجدي بين الآلية والدول الأعضاء. ولا يمكن تحقيق العدالة إلا إذا توفرت الإرادة السياسية للقيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بالرئيس أغويوس والمدعي العام براميرتس، وأشكرهما على إحاطتهما اليوم. وبما أن هذه هي الإحاطة الأخيرة التي يقدمها القاضي أغويوس بصفته رئيسا للآلية، أود أن أعرب عن امتناننا لجهوده الدؤوبة طوال ولايته، وقبل ذلك في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتتمنى كرواتيا أيضا للرئيس المقبل للآلية كل النجاح. وسواصل دعم الآلية في الفترة المتبقية من ولايتها.

اسمحوا لي أولا أن أتناول بعض القضايا المعقدة. فوجئت كرواتيا كثيرا بأن الدائرة الابتدائية أثبتت، في قضية يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وجود مشروع إجرامي مشترك للزعما الصرب بقيادة سلوبودان ميلوسيفيتش، فضلا عن مسؤوليتهم عن الجرائم المرتكبة في كرواتيا، والبوسنة والهرسك، ولكنها لم تدرج اسمي ستانيشيتش وسيماتوفيتش من بينهم. وينبع ذلك القرار من النتائج الواردة في الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ضد ميلان بابيتش، وميلان مارتيتش بسبب جرائم ارتكبت في كرواتيا، وأثبتت وجود مشروع إجرامي مشترك شارك فيه ستانيشيتش وسيماتوفيتش، بوصفهما من كبار المسؤولين الأمنيين في صربيا، إلى جانب آخرين، بقيادة سلوبودان ميلوسيفيتش. ويحدونا وطيد الأمل في أن تعترف دائرة الاستئناف بضرورة ضمان اتساق الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، وأن تدين ستانيشيتش

حل بعض القضايا غير المحسومة البالغ عددها ١٠.٠٠٠ قضية، من خلال التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول المشمولة بولايتها. وهناك ١٩ قضية فقط تم حلها، وفقا للمعلومات المتبادلة خلال الأشهر الستة الماضية، وهو عدد غير كاف ببساطة. وبهذه الوتيرة، سوف يتطلب الأمر أكثر من ٢٥٠ عاما لإكمال العملية.

وختاما، اسبحوا لي أن أؤكد من جديد دعمنا القوي للعمل المهم الذي تقوم به الآلية ولإتمامه بنجاح.
رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

مسائل جرائم الحرب بمزيد من الفعالية والحد من تراكم الإجراءات غير المنجزة في الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

ومن المجالات المهمة الأخرى للتعاون الإقليمي تعقب الأشخاص المفقودين. إن تحديد مصير ١٨٣٩ مواطنا كرواتيا ما زالوا مفقودين هو أولويتنا التي طال أمدها. ومن دواعي خيبة الأمل العميقة استمرار عدم تبادل المعلومات ذات الأهمية الحاسمة.

ونشجع الآلية على استخدام الوقت القصير المتبقي المتاح لها قبل إنهاء ولايتها لتكثيف جهودها من أجل المساعدة على الأقل على